

A 0620

فصل (۱) مشرق

رقم

مجموعه سی و یک نفره

طبع علی الصبیح

۱۹۵۵

۱۳۱۳

۷۹

هذه الرسالة الشريفة المسماة بزينة العباد من مولانا العبد
 الصالح أعلم العلماء الراشدين وانقذ الفقهاء والمجاهدين
 حجة الاسلام والمسلمين اية الله في العالمين الزاهد الوعر العالم
 نائب الامام مقتدك المؤمنين والمقتدك في عبادة الله سيد الساجدين
 المولى شيخ نرين العابد المازن قدس سره ونور مريجة المشاة يفتاؤ
 ابنه الشريف الخبير المعتمد بختة العلماء الراشدين وشريفة الفقهاء
 والمجاهدين فريد الايام كهف الاسرار وسريع الايام مقتدك الانا
 حجة الاسلام الحاج شيخ محمد حسين دام ظله على مفارق المسلمين وقد
 علق عليها الحواشي بالتام من جميع المؤمنين واذن العمل بها لتكون
 ذخيرة له ولهم في يوم الدين وهو الهادي ونعم المعين وقد نفعه
 في تصحيحها وطبعها واتعبت نفسي في نشرها وامثالا لامر جناب
 الامجد والاركان وبدر الاعاظم والاعيان سلالة السادات
 الاخيار اشرف الحاج والعمار الحاج سيد صادق التاجر الشريفي
 وجميع من الاشرف والاخيار من التجار الساكنين في بلدة كلكتة
 لينتفع بها العباد ويهتدون بها الى سبيل الصالح والسداد
 ويستضيئون بنورها الى طريق الفلاح والرشاد وتكون منجاة
 ولهم في يوم المعاد والله ولي الهداية والارشاد وانا الاخف

في

السيد محسن الشيرازي
 في مطبعة حبل المتين الواقعة في كلكتة



بِسْمِ اللَّهِ
 لَا بَأْسَ بِالْعَمَلِ
 بِهَذِهِ السَّيِّئَةِ الْبُغْيَةِ
 مَعَ الْحَاشِيَةِ عَلَقَتِهَا
 عَلَيْهَا وَالْعَمَلُ مَعَكُمْ وَاجِبُ
 انشاء الله تعالى وأنا الجاني محمد حسين
 ابن الشيخ زين العابدين المازندراني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد
 وآله الطيبين الطاهرين أما بعد فيقول العبد الجاني الفاني
 زين العابدين الحائري المازندراني أنه قد سألني بعض خواص المؤمنين
 على كتابة رسالة وجيزة في أحكام الصلوة وغيرها فاجتبتهم على
 ذلك وانتخبت مهمات مسائل رسالتي الكبيرة الموسومة بزيئة العباد
 وجمعتها في هذا المختصر ليكون ذخرا في يوم المعاد ورتبتها على
 مقدمة واقوال **أما المقدمة** ففيها إقام الصلوة الواجبة
 فأعلم أنها اثنا عشر قسما وهي اليومية والجمعة وصلوات الآموات
 والآيات والطواف والعتكة والملتمز بالأجاردة والندرة والعهد
 واليمين وقضا الولد الأكبر عن الوالد بل الوالدين على الاحوط

له
 ومنها الشرط
 من العقد الآخر
 بشرط
 الحاج محمد حسين

في
الاول
والثاني
والثالث
والرابع

لا
يترك
الاول

الاول
والثاني
والثالث

الاول
والثاني
والثالث

لا
يترك
الاول
والثاني
والثالث
والرابع
والخامس
والسادس
والسابع
والرابع
والخامس
والسادس
والسابع

والاحتياط الواجبة للشاؤك في عدد ركعات اليومية القول في بيان
مقدماتها فاعلم ان مقدماتها ثمانية **الاول** الطهارة وهي الوضوء
والغسل والتيمم **الثانية** ازالة النجاسة الغير المعفوة عن البدن
وتوابعه حتى عن ظفرك وشعره ولومن اللحية او الخالب او غير ذلك
وعن الثوب عدا ما لا يتم به الصلوة منفردا او اما مكان المصلي فلا
باس بنجاسته ما لم تكن مسرية ومعها يجب ازالته بشرط ان لا تكون
معفوة واما محل السجود ومحل الجبهة فلا بد من ازالته عنه ولو
كانت معفوة وغير مسرية على الاحوط **الثالثة** ستر العورتين
الا اذا ولد بلا عورة او صار عسويا **الرابعة** الوقت
الخامسة القبلة **السادسة** اباحة المكاتبان لا يكون
مقصوبا ولا مشتهرا بالصوم **والسابعة** مراعاة قبل الصلوة
كما يجب مراعات تساوي موقفه في المتقدمين ومحل السجود كذلك
بان لا يكون موضع سجوده اعلى من موقفه بمقدار لبته موضوعة
على اكبر سطوحها المقدرة ذلك بعد من اربعة اصابع مضموما ولا
باس بالاقل كما لا بأس بعدم تساوي موقف احد القدمين مع
موضع السجود وكذا عدم تساوي نصف احد من القدمين اي
نصف القدمين مع موضع السجود سيما اذا كان النصف المسافر
في مواجهة موضع الجبهة فيكون التسوية فيما فيه الاصابع لا فيما
فيه العقب وكذا عدم تساوي محل باقي المساجد معه وان
كان الاولي بل الاحوط مراعات جميع ذلك كما ان **الاول**
والاحوط مراعات تساوي موقف القدمين مع موضع السجود

في اول الصلوة كإباحة المكان لا في خصوص حال السجود **القول في**
بيان كيفية الوضوء وما يجب فيه فاعلم ان الوضوء غسلة ^لان ومسحتان
غالباً وشرائطه على اجمال ستة عشر **الاول** النية واستمرارها
الثاني الترتيب **الثالث** الموالاة **الرابع** المباشرة
بنفسه **الخامس** والسادس والسابع والثامن والتاسع
كون الماء مطلقاً ومباحاً وطاهراً وغير مشتببه بالمغصوب والنفس
مع الانحصار ولا بأس مع عدم الانحصار فيصير الوضوء اذا كانت المشبهة
غير محصورة العاشر ان لا يكون غسلاً الاستبراء ولا غسلاً الانحصال على الاحوط **الحادي عشر**
عند خوف الضرر **الثاني عشر** عدم كون الماء اى لفظاً الذي فيه مغصوب ولا مشتبهاً به **الثالث عشر**
طهارة محل الغسل والمسح من الاعضاء دون غيرهما من الاعضاء **الرابع عشر**
عشش عدم كون المصب والائناء معصوباً عند الانحصار ولا بأس مع
عدم الانحصار وان فعل المحرم ما لم يرتس في المغصوب **الخامس عشر**
عشش الابتداء بالاعلا في غسل الوجه واليدين الى اخر الذقن
في الوجه والى اطراف الاصابع في اليدين عرفاً فلا بأس بغسل الخد
الايمان من اعلاه الى اسفله ثم الخد الايسر كذلك وكل من ظاهره من اليدين
من اعلاها الى اسفلها ثم باطنها كذلك اذا لا يصدق عرفاً غسل الاسفل
قبل الاعلا في المفروض واعلم ان الواجب هو كون الغسل من الاعلا
لاصب الماء منه نعم يستحب الصب من الاعلى واما مسح الرأس
والرجلين فلا يشترط فيه ذلك بل يجوز منكوساً وان كان الاحوط
عدم النكس مع الامكان نعم يجب المسح بالباطن من الكفين او الواحد
بقدر ما يحصل به اسم المسح عرفاً ولو مع امكان الازيد وموضع

له
صدق العرف
في المقام غير
والاحتياط لا يضر
في غير ذلك

له
لا يترك
في غير ذلك

باب في غسل الرجلين

ومنها ان يكون
الوقت مستعلا
بحاجته
داخلة

المسح في الراس الربع المقدم الى الناصية وكما قرب الى الناصية
فهو افضل واما مسح الرجلين طولا فيجب ان يكون من رؤس الاصابع
الى قبة القدمين على الاقوى والى المفصل على الاحوط واما
في العرض فيكفي مسح المسح ولو بمقدار خط السدس عشر
اذالة الموانع عن وصول الماء الى مواضع الغسل او المسح كالحائض
والوسم الزايد الخارج عن المعتاد تحت الظفر وغيره المانع عن
وصول الماء والبطوبة الى ظاهر البشرة غسلا في الاول مسحاً
في الثاني وكذا الوسم بنفس ظفر الرجلين لو طال بحيث يمنع عن المسح
على رؤس الاصابع فانه يجب قص الاظفار المانعة ونواقض
الوضوء البول والغائط والريح والمية والجنبة والنوم الغالب على الحواس
والحيض والنفاس والاستحاضة وخريل العقل وخروج الملك
المشتبه قبل الاستبراء ويجب القطع بحصول هذه الاشياء فلا
يعتبر الظن ولا الشك ويجب في حال التغلى من البول والغائط
ستر العورة من الناظر المحترم ويجرم استدبار القبلة واستقبالها
وجرم الاستنجاء بالمحترفات الاسلامية والايمانية كالحبر والتراب
المسنية وتعيين في مخرج البول الماء وفي الغائط ايضا اذا تعدى
تعديا فاحشا ولا في تخير بين الماء وغيره كما يزيل من الحجر والمدار
والخرقة وغيرها **القول** في كيفية الغسل وما يجب فيه فاعلم
ان جميع ما يجب في الوضوء يجب في الغسل عند المولات فيما عدا
غسل الاستحاضة فان المستحاضة يجب عليها المولات بمعية التيمم
في غسل الاعضاء خوفا من خروج الدم وعند الترتيب الغسل الاربعة

فانه غير مشروط بالترتيب وعدى وجوب الابتداء بالاعلى
 فانه لا يجب فيه مطر ويصح الارتماس مع كون اكثر بدنه الخالي
 عن النجاسة او جميعه تحت الماء نعم لا بد من تحريكه على الاوط
 فيضم الغسل الساج تحت الماء بتحريكه كالسمكة مقرونا بالنية ويجب
 الترتيب في الترتيب بان يغسل أولا الراس والرقبة ثم الجانب الايمن
 ثم الايسر مع ادخال شئ زائد من المحدث في الحدود من باليقود
 العلوية في العضلات الثلاثة للاعضاء الثلاثة ويجوز غسل الاعضاء
 المرتبة بالصب او بالرأس بالاختلاف في الاعضاء وابعاضها بان
 يغسل بعض الاعضاء او جزء منها بالصب والباقي بالرأس او بالعكس وله
 ان يغسل النصف الايمن من الشرة والعوتين مع جانبه الايسر
 الا ان الاول يغسل جميعها مع الجانبين ولا يجوز مرورا الجنب
 في المسجد الحرام ومسجد النبي بخلاف باقي المساجد فان المكث
 فيها حرام لا المرو وعيهم للجنب ايضا وضع شئ فيها الا اخذوا
 منها ومس خط المصحف وقراءة الغرائم الاربعة ويحجب دخول
 المشاهد المشرفة بل وكذا رواقها وصحنها وابوابها وكيفية غسل المني
 والنفاس ومس الميت كغسل الجنابة الا ان الوضوء في سائر الاعضاء
 لازم قبله او بعد روى غسل الجنابة ويستحب المسواك عند كل
 وضوء وعند كل صلاة واذا اردت دخول الحمام فعليك بمنزلة
 ويحرم النظر الى سورة المؤمن والكافر ولا تخلق اللمية ولا تنقي
 ترك النودة اكثر من عشرين يوما ولا يترك العانة اكثر من اربعين
 وعشرين للمراة ويستحب تقليم الاظفار والاخذ من الشارب

١٥

كما ان الاوط
 الخروج من الماء
 في الارتماس مع
 تحريكه

٢٥

في التلغيق من الراس
 والترتيب قائل
 وان كان الاوط
 جوازه ولا يشترط
 لا يترك المني
 للمني غير

٣٥

احتياطاً
 الحليم

٤٥

الاولى تقدم
 الوضوء على
 المني

ومن النجاسة اذا ازد عن القبضة والخصاب وخلق الرأس **القول**
في بيان كيفية التيمم وما يجب فيه فاعلم ان التيمم سواء كان بدلا
عن الوضوء والغسل كفي فيه ضربة واحدة على الاقوى الا ان الضربتين
احوط احديهما لمسح بالجمعة والجبينين والحاجب على الاحوط بان يكون
ابتداء المسح من منبت شعر مقدم الرأس بباطن الكفين معاوانتهما
الى الحاجبين مبتدأ بالاعلى فالاعلى كفا في الوضوء وثانيتهما المسح
اليدين بباطن احد الكفين على ظاهر الاخرى من الزند الى
اطراف الاصابع **وَلَمَّا تيمم** فهو التراب الخالص
ووجه الارض والرمل والحجر غير المعد والغيا والوحل ويقدر التراب
على الارض احتياطا وجوبا ثم الارض ثم الرمل ثم الحجر غلب
المعدن ثم الغيا ان تمكن من نفضه وجمعه ولا يضرب يديه
على ذى الغيا وان لم يتمكن منه فبالوحل وهذا فيما لا يمكن
تخفيفه وان امكن تخفيفه فهو كالتراب مقدم ومع عدم امكان
الوحل بل ومعه ايضا وان كان يسقط وجوب التيمم كن الاحوط
يج التيمم بالرماد والجص والنورة ولو بعد الاختراق ولا يترك
قضا الصلوة بعد ذلك الا يقلل ولا يترك قضا الصلوة التيمم بالوحل
ايضا ولا يجوز التيمم بالمتنجس من الذكورات ولا بالمغصوب
منها ولا بالمشتبه بها اذا كان محصورا ولا بالتراب المضاكتراب
الذهب وكذا المختلط بما لا يجوز به التيمم ولو لم يخرج منه عن
اسم التراب عرفا ومالريكن مستهلكا ويجب رفع الحائل عن المسح
والمسوح وما تيمم به ويجب فيه التيمم واستمرارها الى اخر العمل

وخصوصا في
اليد عن الغسل
الحاجبين
الاحوط ادخال
الحاجبين في التيمم
ع الحاجب
لا يترك
الحاجب
الاقوى كفاية
التراب في العرض
مع الاستيعاب
الحاجب

وتعيين المدلية عن الوضوء والغسل فيمن يجب عليه تيممان بل
 مطلقا على الاحوط والترتيب والمواكبات والابتداء بالا على وطهارة
 الماسح والمسوح وفعله بعد وقت الفريضة بل عند ضيق وقتها في
 يوم الادائيه على الاحوط واما غير الادائية منها وسائر الغايات فلا
 في فعله لها اى وقت اتفق ولكن الاول في التأخير في صورة رجاء زوال
 العذر مطلقا ويجب المباشرة بنفسه ان تمكن والا فغيره ولو باجرة
القول في بيان ازالة النجاسات وحكم الغسالة فاعلم ان كلما خرج
 الى العصر فالاولى في تطهير غسلة مرتين ولو بالماء الكثير وما في
 حكمه وعصره بعد كل غسلة ولكن الاقوى كفاية غسلة وعصر ولو
 تحت الماء مرة واحدة ولو كان المتنجس بولا اذ كان الغسل في الجارية
 وما في حكمه بل بالقليل ايضا في غير البول بل في الجمر وما في حكمه
 لا يجب العصر أصلا نعم لا يترك العصر في القليل كما لا يترك التعدد
 في البول اذ كان من القليل في غير الاستنجاء واما ما لا يحتاج
 الى العصر سواء كان النجاسة من البول او من المنى او من الدم او غيره
 فيكتفى بالمرة الواحدة في الجارية وما في حكمه وكذا في القليل في
 غير البول في غير المخرج **وغسالة** ما يتطهر بالماء الجار وما
 في حكمه من الكثير الكرو العين والمطر والبرطاهرة بعد زوال عين النجاسة
 عنه نعم لو اراد الاحتياط بتغسله مرتين بالكثير وعصر ما يحتاج الى العصر
 فالاولى هو الاجتناب من غسالة كل من الغسلتين ولو اراد عدم
 الابتلاء بشيخ الغسالة في **الغسلتين** يمكن له الاكتفاء بعصره تحت الماء
 الاخرجه **وما** لا يحتاج الى العصر فيكفي في طهارته غسلة في الجارية

بل الاقوى
 الحاج شيخ محمد

لا يترك
 الحاج شيخ محمد

وما في حكمه ولا يحتاج الى التعدد ولا الى خراجه منه بل يخرج الوضوء
اليه يطهر بعد زوال عين النجاسة ولا يحتاج الى النفث و
اخراج الغسالة لانه لا غسالة له ولو اراد الاحتياط في تطهير
وتطهير الغسالة غمس مرة ثانية من غير نفث غسالة وان قلنا
بنجاسة غسالة في الغسلة الاولى لان الاتصال بالكثير يطهر الغسالة
كما يطهره ويحصل الاحتياط بغسلة مرتين من دون الحاجة الى ان
يخرجه عنه ثم يغمس فيه دفعة ثانية بان يجعل اليد او نحوها
تحت الماء حاجيا وما نعاين الماء والمتنجس تحت الماء حتى
يصدق الغسل مرتين واما غسالة القليل غير الاستنجاء فما لم
يتغير ولم تكن ما تنفصل من نجس العين كغسالة البيت قبل الغسل
وكانت الغسلة مطهرة لا مزيله فقط فيقول القول بطهارتها
حتى فيما يحتاج الى تعدد الغسل حتى في الغسلة الاولى ايضا
واما غسالة الاستنجاء فهي طاهرة مطلقا ما لم يتغير وان
اشتملت على عين النجاسة ما لم تستقر المشتمل على عين النجاسة
في الارض او في لطشت مثلا بعد الاستقرار ووجود عين النجاسة
فتنجسه والا فلا نعم الاحوط الاجتناب عن غسالة القليل مطلقا
حتى في الاستنجاء سيما بالنسبة الى مخرج البول والغسالة عبارة
عن الماء المنفصل عن المغسول بالمرّة نظير غسالة الغسل فان الماء
المنصب على الكتف الايمن لا يصدق عليه الغسالة الا اذا انفصل
عن الرجل فتبصر القول في بيان الاستنجاء فاعلم ان في
تطهير مخرج البول بالماء القليل يكفي بمحصول التقاء سوائه حصل

فيه تأمل والاحتياط
لا يتبرك به
حاجي فمخرج مجزئ
دام ظلك

بالمرة الواحدة أو لا وان تعدد واما مخرج البول فيكتف فيه بالمرة الواحدة
 ما لم يتعد عن المحل المعتاد تعدد يا فاحشا فان تعدد تعدد يا فاحشا
 في الماء القليل لا بد من المرتين وماء الاستنجاء حتى من البول
 طاهر عند القائلين بنجاسة الغسالة بشرط عدم التعدد الفاحش
 وبشرط عدم تغير احد اوصافه الثلاثة بالنجاسة وبشرط عدم
 الحق بنجاسة اخرى من خارج او داخل نعم اذا تنجس المخرج بالبول مع التعدد
 الفاحش او تنجس خارج ولو مع عدم التعدد فماء الاستنجاء المذكور
 نجس عندهم وان لم يتغير احد اوصافه واما اذا تنجس المخرج بل
 غير المخرج ايضا بغير البول فتجزي المرة ولو بالماء القليل
القول في تطهير الاناء فاعلم انه اذا اتجست الانية بالخمر
 فالاول غسلها سبعا اذا غسلت بالماء القليل وكذلك اذا اتجست
 بموت الفارة او الجرد فيها واما تطهيرها بالكثير فتكفي المرة
 الواحدة واذا اتجست بولوغ الكلب بشرب الكلب ملك في الاناء
 ماء او مائعا او بلطعه بلسانه فطهرها بتغيرها اي امسائها
 بالتراب الخالص في المرة الاولى والاولى منه بالتراب الممزوج
 بالماء مرة ثانية ثم تغسل بالماء القليل مرتين كما ان الاحوط
 اجراء هذا الحكم في الجراد وما في حكمه بل الاولى اجراؤه في نجاسة لا يسهل
 بساير اعضاء الكلب بغير البولوغ كما ان الاحوط تطهير الانية من
 كل نجاسة ثلاث مرات بكل ماء ولكن هذا اذا لم تكن الانية تابعة
 والذو اما اذا كانت تابعة اوالة كما اذا اراد تطهير اللحم والارز
 المتنجس بالبولوغ في انية فان الظرف يطهر بطهارة المظروف

وله شرائط
 آخر مسطور
 في زينة العبد
 الحاج شيخ محمد بن
 دام ظله

والحاجي كل من
 مايج بالخرائط
 الحاج شيخ محمد بن
 دام ظله

الاقا اشتراط
 طهارة التراب
 الحاج شيخ محمد بن
 دام ظله

الاحوط في البولوغ
 لها سبعا
 الحاج شيخ محمد بن
 دام ظله

تبعوا ذلك الكيس من دون حاجة الى تعدد في الانبياء في الكيس
للتبعية ولو بالقليل الا ان الاحتياط لا يترك ويجعل المظروف
تابعاً للمطرف فيغسل الكل ثلاثاً وكذا في خيط السجدة والخصير
والنعل يطهر من دون عصر للتبعية الا ان الاحتياط لا يترك
ولو باعمال اليد والفرغ ونحوها كما سيأتي في المظهر انشاء الله تعالى
القول في بيان تطهير الارض واعلم ان الارض المتنجسة اذا
كانت صلبة لا تشرب الماء وكانت ذات عمق يجوز تطهيرها
بالقليل نحو تطهير الحوض به واذا كانت مشرحة او مسطحة تطهر
بانتقال الغسالة عنها فاذا انشقت الغسالة فيطهر محلها ايضا بل
حكم بعض العلماء بحصول الطهارة بحفاف الغسالة فيها وان لم
تخرج **القول** في بيان النجاسات واعلم انها قد عدت الى ستة
عشر كما عده المظهرات كذلك وهي البول والخمر من حيوان
غير ما كول اللحم ولو بالعارض كالجلال وموطوء الانسان اذا كان
له اى للحيوان نفس ساكنة اى ذات عرق تخرج منه الدم بقوة والدم
واللينة والميتة من ذى النفس وان كان ما كول اللحم والكلب والخنزير
البريان لا يجرى منهما والكافر والخمر والعصير لعنه بعد الغلابة
والاشتداد ويلحق به الزبيبة والتمرى احتياطاً وكل مسكر ما يجرى
بالاصل والفقاع وعرق الجنب من الحمار والبعر الجلال احتياطاً
فلا جتناب منها بل عن عرق كل جلال **القول** في بيان المصهرات وهي ستة عشر **الاول** ماء المطلق
الظاهر فانه يطهر كثير من الاشياء المتنجسة حتى الماء المتنجس

فيه تامل و
قليل بنجاستها
لما ان احوط
الماء فينجس
دام ظله

خصوما في حال
الصلوة والنظا
ونحوها وان قلنا
بالإهارة مح
الماء فينجس
دام ظله

لكن بشرط كون المظهر جاسرياً أو ما في حكمه كماء العيون والامطار
والكرويكفي في تطهير به مجرد الاتصال على الأقوى إلا أن الاحوط
الامتزاج ولا يظهر المضاف المتنجس إلا بالامتزاج في الماء
الكثير أو ما في حكمه أو بعد الجمع فيقبل التطهير بالكثر وما
في حكمه فيطهر الحليب المتنجس بعد جعله جلياً وجعل الجبن يابساً
في الجارح والكر إذا نفذ الماء الكثير في أعماقه كما يقبل التطهير
إذا انقلب المضاف بالماء أو يشيء آخر فيقبل تطهير بالماء
أن لم نقل بأن انقلابه مطهر له وكذا العجين المتنجس لا يطهر بالماء
إلا بعد جعله يابساً أو خيراً يابساً برمس في الكثير بعد الاحاطة
والنقوذ بجميع اجزائه وكذا لا يطهر المتنجس المصبوغ الذي
يجعل الماء المطهر مضافاً بمجرد وضعه فيه إلا إذا كان
حصول الاضافة بعد الخروج عن المحل وإذا شك في حصوله
هل هو بعد الخروج عن المحل والتطهير وقبله ففقه اشكال والأقوى
الطهارة إلا أن الاحتياط سبيل النجاة **الثاني** الأرض
فإنها تطهر بالمسح بها من القدم وما يوطى بها كالنعل والخف والقباب
ونحوها بالمشي عليها والمسح بها بما يزول معه العين ولو فرغ من
حصول الجفاف وزوال العين قبل المشي كفي في التطهير
بمجرد المسح بل مجرد المماسية على الأقوى إلا أن الأول بل الاحوط
المشي أو المسح بقدر ما يزيل العين على تقدير وجودها **الثالث**
الشمس فإنها تطهر الأرض وكل ما لا ينقل من الأبنية وما
اتصل بها من الأبواب والاختاب والأتاد والاعتاب

له
والممكن نجس العين
كالدم ١٢ م
المسح به مطهر
دام ظله
له
لا مطلقاً بل لو كان
مصبوغاً بالنجاسة
فالأقوى المسح
بالماء في موضعين
دام ظله
له
الأقوى أن يكون
مسحاً كما أن الأرض
لا يكون نكلاً أيضاً
المسح به في موضعين
دام ظله
له
الاحوط المشي
بقدر خمسة عشر
مطلقاً ١٢ م
المسح به في موضعين
دام ظله

ومن النبات والأشجار الخضر والثمار المتصلة بل وكذلك
 الأواني المثبتة وكذا الحصى والبوارى ينقل من كل نجاسة بعد
 زوال العين بالاشراق عليها على وجه يسند الخفيف إلى اشراقها
 بأشياء بمشاركته الريح وغيره بعد فري من الاستنساخ بالاشراق ويطهر
 بالاشراق ظاهر الحايط المبنى من الطين المتين بعد حصول الجفاف
 في الظاهر يطره باطنه أيضا بعد وصول الجفاف إليه للتبعية
 نعم لو كان الجذ أدك لبوارى ذ أو حيين أو وجوه وله وجه آخر
 مستقل فلا يطره هذا الوجه بأشراق الشمس على الوجه الآخر
 على الأوط بل لا بد من اشراق الشمس عليه أشراقا مستقلا مع الخفيف
 وإن كان الاكتفاء بالاشراق للوجه الواحد أيضا لا يخلو من وجه
 لصدق الجذ الواحد عليه ولو استقل باطن الحايط بالنجاسة دون
 ظاهره فلا يطره باطن بالاشراق على الظاهر **الرابع**
 الاستحالة إلى جسم آخر محكوم بطهارته فتطهر النار بما أحالت
 وما دأبوا دحانا أو بخارا أو تريا أو سواها كان نجسا أو متنجسا
 ولا تطهر ما أحالته قفا أو اجرا إلا أنه يمكن أن يطره مما
 بالماء الكثير بوضعها فيه حتى ينفذ في أعماقها **الخامس**
 الانتقال على وجه يضاف إلى المنتقل إليه انتقال دم ذي النفس
 إلى بطن القمل والبرغوث ونحوهما **السادس** الأسلام
 فانه يطره بدن الكافر عن نجاسة الكفر **السابع** زوال
 زوال عين النجاسة عن باطن المسلم وعن ظاهر جسده الحيوان
 وإن لم يحصل الطهارة بالماء على الأقوى وإن كان

له
 بعينها عليها لا يجر
 من دون اشراق
 بعينها عليها لو كان
 تحت الحايط متلاخ
 الملح شي من
 دام ظله

له
 خالي عن الوجه
 مجتمدا صدق الغر
 بعد فرضه غير
 الملح شي من
 دام ظله

له
 وفي الرهاد النضر
 تأويل ١٢
 الملح شي من
 دام ظله

له
 لا يلحق بها الطن
 على الأقوى
 الملح شي من
 دام ظله

اشتراط احتمال حصول الطهر بالماء او لى مجرد اخرا من العلامة
القائل بهذا الاشتراط وان كان في غاية الضعف **الطاهر**
خروج الدم المعتاد عن الذبيحة فانه سبب الطهارة للدم
المتخلف في باطنها **التاسع** انفصال الغسالة تمام على الاحوط
فانه سبب لطهارة الرطوبة الباقية في المحل عند القائلين بخاسته الغسالة
العاشر الاستبراء بعد البول فانه سبب لطهارة الرطوبة الشبهة
الحائز بعد الاستبراء **الحادي عشر** استبراء الحيوان الجلال بحلله
وتعليقه بالطاهر ايام منصوصه فحكم بطهارة فحش وبوله بعد الاستبراء
بمدة مقدرة كثلاثة ايام في الدجاجة ويوم ويلة في السمكة
الثاني عشر اجزاء الاستنجاء وكما يجوز منه الاستنجاء بالخر
وغيرها **الثالث عشر** غيبة المسلم المكلف او المني مع
احتمال تطهيرها بالتنفيس وسبق علمها بالغسالة واستعمالها له في
مشروط بالطهارة على الاحوط **الرابع عشر** التبعية
كتبعية طفل الكافر السليبي المسلم اذا سببه الطفل منفرءا فالطفل
محكوم بالطهارة بشرط ان لا يكون معه احد ابائه وكذا الانية التي
فيها الخمر بل وكذا الاجسام المطروحة فيها بعد الانقلاب خلا تطهر
للتبعية حتى اعلى الانية الخافى عن الخمر المتفيس بها وكذا اواني العصير
العنب والاجسام المطروحة فيه مثل السفجل والتفاح ونحوها وكذا
يعد الحاصل المتشاغل باذهاب الثلثين وان تعدد وثيابه و الا
لات المحتاجة التي تستعمل قبل النقص الى حصول النقص ولو ترثيا
وكلاهما تطهر تبعاً للعصير بذهاب ثلثيه كما ان حول شئ القدر واطرافه

له
على الاقوى
اعتبار خمسة ايام كما
ان في الاصل ربع
وفي البقر عشرة
وفي البطة سبعة
ايام
الحاج شيخ محمد بن
دام ظله

2
نحو
وفي
نحو

وحيث ان دليل
التبعية على الاصل
غير مبين ومقتضى
دلائلها من كونها
شرعاً او عقلياً غير
فاكول ولا يثبت
المتنقن ويرى في
في المولد والمكوك
او يرجع الى الغير
الحاج شيخ محمد بن
دام ظله

بالتبعية كذلك وكذا تظهر بالتبعية آلات تغسيل الميت من الساجدة
والنحرقة وثيابه اذا غسل فيها والاحياء الصغار من ورق الصدر التي
بقاؤها في شعر راس الميت ولحيته من اللوان من العادية ويد المغسل و
ثيابه وان تعدد وكان اشتغالهم مجتمعاً او متفرقاً واحد بعد واحد
فبعد طهارة الميت بالغسل يطهر الجميع تبعاً وكذا يطهر بتبعية ^{الاسل}
رطوبات بدن الكافر من مخاطه وريقه وعرق بدنه بل يخرج البول
والغائط منه بشرط ذوال عينهما قبل الاسلام وكذا يطهر بظهاارة
البئر الدلو والرشا واطرافها وحواشيها وثياب الناح ويدة وان تعل
سواء كان اشتغالهم دفعة او بالتراخي وان كان نجاسة ماء البئر
بالتغيير **الخامس عشر** من المظهرات النقص في العصور ما
ثلثه بالنار او بالشمس لكن لا حوط مراعات الثلثين كيلا وزنالا
بالكيل فقط **السادس عشر** نزع ماء البئر ان قلنا بالتفصيل
مع عدم التغيير **القول** في بيان ستر العورة فاعلم انه يجب على المصلي
المكلف ستر العورة وهي من الرجل القبل والظهر والبيضان
ومن المرأة تمام بدنهما حتى شعر راسها عدا وجهها وكفها وقدميها
ظاهر او باطن الا ان الاحوط ستر باطن قدميها ايضا **القول**
في بيان لباس المصلي فاعلم ان الشرط في جميع لباس المصلي ان
يكون نجسا ولا مغصوبا ولا من اجزاء غير مأكول اللحم وان ذكى
بل لو كان جزء غير مأكول اللحم ملتصقا بلباسه او بدنه ولو كان من
خوشبختات المملكات عليها فهو ايضا من جهة الصلوة نعم لا بأس
من حملها مع عدم اللصوق بها كما لا بأس بنجاسة ما لا يتم الصلوة

لو فاعلى الاقوى
وجمها على الاحوط
بل الاحوط الستر
من السرة الى الركبة
المخرج فتح محمد بن
دام ظله

الى مفصل الكف
المخرج فتح محمد بن
دام ظله

الى مفصل الساق
المخرج فتح محمد بن
دام ظله

فيه تأمل

وان لا يكون من اجزاء الميتة ان كانت مما تحل فيه الحياة بخلاف ما لا
 تحل فيه الحياة من ميتة ما كوال اللحم فانه مما لا لباس به وان لا يكون مشبهها
 بالمد كورثات مع الاخصا فلا لباس مع عدم الاخصا كما لا لباس بحمل
 المصنوب اذ هو متحرك بحركة الصلاة اي لم يتصرف فيه تصرفا جديدا
 بافعال الصلاة على الاحوط واما ليس بالحرير المحض والمنسوج من الذي
 فيجزم على الرجال خاصة دون النساء ولا بالمتزوج بالحرير والفضة
 والمفضض فلي المطل من الذهب وان كان الاحوط الاجتناب
 عن الاخير كما لا لباس بحمل العسل وشحمه وحمل اجزاء الانسان
 من الشعر والسن والعرق وحليب المرثة ان كانت طاهرة وكذا
 لا لباس بحمل ما لا يعلم انه من غير ما كوال وان كان ملتصقا بشيء
 وبه ندم نعم لو شئ لباس من شعر لا يعلم انه من ما كوال اللحم او غيره
 فيجبت عنه في الصلاة ولا لباس بغير الساتر من المتنجس للحرث
 مما لا يتم به الصلاة منفردا وكذا الحصول منها ولو تمتد او ان
 كان مما يتم به الصلاة منفردا كما لا لباس بالخاف الحرير وفرشه
 والاكفاف به اذ كان بقدر اربع اصابع مضمومة او منفردة
 لا ازيد على الاحوط وان كان الاقوى جواز الزيادة ما لم
 يخرج عن اسم الكف ولم يدخل في البطانة والا فيجب الاجتناب
القول في بيان اوقات الصلاة اليومية واعلم ان من
 جملة مقدمات الصلاة الوقت وانما على اربعة اقسام وقت
 مختص ووقت مشترك ووقت الفضيلة ووقت الاجزاء فوقت
 الظهر زوال الشمس المعلوم بزيادة ظل الشاخص بعد انقضاء

لا
 فلا تترك الصلوات
 بطلت على الاقوى
 المخرج من محرمين
 دام ظله

لا يترك
 المخرج من محرمين
 دام ظله

لا يترك
 المخرج من محرمين
 دام ظله

لا يترك في الزايد
 المخرج من محرمين
 دام ظله

ما يخرج

ما يخرج

نقضه أو حدوثه بعد الغداة ويختص بمقدار أدائها فإذا مضى منه
 مقدار أدائها يشترك العصر معه إلى أن يبقى من الوقت إلى الغروب
 مقدار أداء العصر فيختص بالعصر ووقت صلاة المغرب وغروب الشمس
 ويعلم بذهاب الحمرة المشرقية من تمام المشرق المحدد بربع الفلك
 بل الأحوط بتدليله بالسواد ويختص بمقدار أدائها ثم يشترط أن
 إلى أن يبقى إلى انقضاء الليل مقدار أداء العشاء فيختص به ولا
 يمتد إلى الصبح للضطر بنوم أو غفلة أو حيض واختصاص على
 فرض الامتداد كافي أول النصف الثاني ولا في آخره لأن الإقصاء
 لا يلاحظ في الوقت إلا صطرار كل انما يلاحظ في وقت المختار بالنسبة
 إلى شريكها لو لم تفعل قبله على الوجه الصحيح ووقت صلاة الصبح
 الفجر الصاق المعروف في الحديث بأنه كالقبطية البيضاء ونهر سوي
 لأنه بانتشاره في أفق بلد المصلي يرى كالنهر والاولى أن ينتظر
 إلى أن يستطيل في تمام المشرق المحدد بربع الدرة الفلكية
 ويمتد إلى طلوع الشمس في أفق البلد المصلي ومنتهى فضيلة ^{تظهر}
 بلوغ الظل الحادث مثل الشاخص والعصر بلوغ الظل الحادث
 بعد المثل إلى مثله ومنتهى فضيلة المغرب زوال الحمرة والعشاء
 يدخل وقت فضيلة من حدوث الشفق بمعنى البياض الثلث الليل
 ويمتد فضيلة الصبح إلى طلوع الحمرة المشرقية وزوال الظلمة
القول في بيان مقدار الصلاة وأعلم أنها اثنتي عشرة ركعة والقيام
 والنية وتكبير الأجل وقراءة الحمد وسورة تامة والركوع
 والتسجود والذكر والتشهد والسلام والترتيب والمولات

وتكفي في ذكرها تسبيحة واحدة اذا كانت كبرى او ثلاثا اذا كانت
صغرى كما انه مخير في غير ركعة الاوليين بين قراءة الحمد والتسبيح ^{الاربع}
مرة الا ان الاحوط قرائتها ثلاث مرات والتشهد ان يقول اشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم
صل على محمد وآل محمد ويجوز في قراءة محمد الاول الوقف
واظهار التنوين والادغام بلا غنة ومعها مخيرا بين الاربع ولا يجب ^{لها}
قواعد القراء الا فيما يقتضيه لسان العرب من المدة وتميز الحروف
بعضها من بعض من دون الاحتياج الى خصوص ملاحظة مخارج الحروف
بعد حصول التميز العربي في لسان القوم نعم ينبغي مراعات القواعد
العربية بحسب النحوي والضرا ^ف اذا كان خلافا غلطا بالنسبة الى كل
لغة العرب لا خصوص لغة واحدة واما السلام وصورة السلام
عليكنا وعلى عباد الله الصالحين او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وكل منها منفرد او مجتمع يخرج من الصلوة وان قصد عدم الخروج ^{هـ}
واما السلم عليك الى اخره فلا دخل له بل هو من توابع التشهد ويمكن
القول باستحبابه في جميع احوال الصلوة كالصلوة على محمد له وقد اهلنا
بيان ساير المقارنات للاختصار ووضوحها في الجملة ويستحب القنوت
قبل الركوع في الثانية بعد القراءة ولا يشترط فيه قول مخصوص بل
يحصل بطلق الذكر والدعاء والتحميد والثناء والقران والبسملة
ولو مرة ورفع اليدين تلقاء الوجه وبسطها جاعلا بطن اليدين
الى السماء وظهرهما الى الارض ناظرا فيها **القول في اركان الصلوة**
واعلم ان اركانها خمسة وهي القيام حال التكبير والتكبير والقيام

لا يترك في الاضحية
بل يضم ولا يستغنى
لما عدل عما لنا
الاختيار
الحاج شيخ محمد بن
محمد

الاذغام مع الفتن
في المقام اولي
الحاج شيخ محمد بن
محمد

الا انه اولي
الحاج شيخ محمد بن
محمد

الملا على اللغة
نمته اوله المتعالي
لا القادة الناذر
فما ملح
الحاج شيخ محمد بن
محمد

فيه تامل ويحتاج
الى فقد الخروج
او يضرب عدم
الخروج
الحاج شيخ محمد بن
محمد

المتصل بالركوع والركوع والسجود **القول** في بيان الشكوك فاعلم
 أن الشكوك واحد وعشرون قسمًا خمسة منها لا اعتبار بها وهي لشك
 بعد السلام والشك بعد خروج الوقت والشك بعد التجاوز عن المحل
 ويحصل التجاوز بالدخول في شيء آخر واجبا كان أو مستحبًا ركنًا أو غيره
 قولًا أو فعلًا حتى يفتقد ^{له} الفعل كالتحريك للركوع ونحوه على الأقوى
 وشك كثير الشك وشك الإمام والمأموم مع ضبط الآخر وثمانية
 منها باطلة إذا تعلق الشك بعد الركعات مع استقراره بحيث لا
 يسرع ذواله كالبرق وإن كان بدون التروى فإنه إذا كان كذلك
 لا عبقة به وإذا بقى الشك واستقر بحيث لا يزول بالتروى وهو المتأمل
 التام الغير المستلزم للسكوت الطويل المبطّل فهذا هو الشك الذي
 جعل الشارع له حكمًا من بطلان الصلوة لبعض الموارد ومن الصحة
 في الموارد الأخرى بالبناء على الأكثر وصلوة الاحتياط وهذا التروى ^{علم}
 وإن كان غير لازم عند الأحقر كما لم يلتزموا بوجوبه في الشك
 بعد تجاوز المحل ونحوه ولكنه أحوط فإن تبدل الشك باليقين
 أو الظن قبل السكوت طويل المبطّل فينبى عليه وإلا فالأحوط إبطال
 الصلوة بأحد المبطلات لا بمجرد الشك ^{علم} ومن الشكوك الثمانية لمبطلة
 الشك في الشيء الواجبة عند صلوة الاحتياط كالجمعة والصبح
 والطواف وكذا الظهر والعصر والعشاء سفرًا في غير مكان التحييز ^{علم}
 والشك في الثلاثية مثل صلوة المغرب والشك في الرباعية
 قبل أحراز الأوليتين كما إذا شك بين الواحدة والزيادة أو
 بين الاثنين والثلاث قبل أكمال السجدة ^{علم} وبين الاثنين والخمس

فيه تأمل والاحتياط
 أن يأتي به بقصد
 الاحتياط والاعادة
 أيضًا ^{علم}
 الحاج شيخ محمد بن
 دام ظلهم
 يمكن الفرق بين التروى
 الذي يستحق موطأ
 الشك ويستحق تنبيه
 الأحكام وبين التروى
 الذي يخص فيه
 من العلاج فالأول
 لازم في كل صور الشك
 لا الثاني فتأمل ^{علم}
 الحاج شيخ محمد بن
 دام ظلهم العالي
 أما بالتسليم مع قصد
 الخروج أو الاستدباب
 ونحوه ^{علم}
 الحاج شيخ محمد بن
 دام ظلهم العالي
 بل فيه إذا نوى
 قصر أو قلنا يكون
 التحييز بدو سجدة
 الحاج شيخ محمد بن
 دام ظلهم

وبين الثلاث والست والشك في الركعة بحيث لا يدركه كرمصلي وثمانية
 منها صحيحة فيحاط بالتروى فيها ولو قليلا بعد الشك فان تبدل باليقين
 او الظن فيعمل والا فيعمل على شكه على الوجه المقرر الشرعي هو
 الشك بين الثنتين والثلاث بعد اكمال السجدة تين وبعد التامل
 بينه على الثلاث ويأتي بالرابعة ثم يصلي الاحتياط بركعة عن قيا
 او ركعتين عن جلوس ويحصل اكمال السجدة تين برفع الرأس
 عن السجدة الثانية على الاقوى وفي الشك بين الثنتين والاربع
 بعد اكمال السجدة تين فبعد الاستقراء بل التروى احتياطاً بينه
 على الاربع وبعد الاتمام يأتي بركعة الاحتياط عن قيام وفي الشك
 بين الاثنتين والثلاث والاربع بعد اكمال السجدة تين وبعد التروى
 بينه على الاربع ويتم ويصلي بركعتين عن قيام وركعتين من جلوس
 وفي الشك بين الثلاث والخمس حال القيام ويهدم ويرجع شكه
 الى الثنتين والاربع ويعمل عمله وفي الشك بين الثلاث والاربع
 في اى موضع كان ولو قبل اكمال فينبى على الاربع وبعد الاتمام
 يأتي بركعتين عن جلوس او ركعة عن قيام وركعة الجلوس هنا
 افضل وفي الشك بين الاربع والخمس بعد اكمال السجدة تين
 فينبى على الاربع وبعد الاتمام يأتي بسجدة السهو وفي الشك كذلك
 في حال القيام ويهدم القيام ويجلس ويرجع شكه الى الثلاث
 والاربع وينبى على الاربع ويتم ثم يأتي بالاحتياط ركعة عن قيام
 او ركعتين عن جلوس وفي الشك بين الثلاث والاربع والخمس
 حال القيام فيجلس ويتم ثم يأتي بالاحتياط ركعة عن قيام وركعتين

له

الاحوط الاتيان
 بركعة عن قيام
 مقدماً
 الحاج شيخ محمد بن

له

القول بوجوب
 تقديم الركعتين من
 قيام قو الاحتياط
 لا يترك عن داظه
 الحاج شيخ محمد بن

عن جلوس وفي الشك بين الخمس والست حال القيام فيجلس وينبني على الأربع
وبعد الاتمام يأتي بسجدة في السهو ويبطل الشك في غير المواضع المذكورة
وينبغي في هذا الشك وكل شك كان في حال القيام وقد هدم مراعاة
الاحتياط باتيان سجدة السهولة وكل زيادة معه فعلا او قولا واجبا او
منه وياخو جزل الله وقوته اقوم واقعد والقيام الزائد والتسبيحات
الأربع والتكبير اذا كانت في غير المحل ثم اعارة اصل الفريضة احتياطا
في جميع الصور العلاجية التي فيها هدم القيام كما انه لو احتراط باعادة
الصلوة في جميع الشكوك حتى في الشكوك المنصوصة كالشك بين الثلاث
والاربع والشك بين الاثنين والاربع والشك بين الاثنين والثلاث
والاربع لم يكن منصرا اذا كانت بعد العلاج الشرعي وانا الشكوك
في خصوص النافلة كصلوة الزيارة وصلوة المديونة وصلوة الليل
ونحوها فحكم التغيير بين البناء على الأقل وهو الافضل او البناء على الأكثر
ما لم يستلزم الفساد كالشك بين الاثنين والثلاث في الثنائية منها لا
مثل صلوة الاغراب وكالشك بين الواحدة والاثنين في نحو صلوة
فينبني على الأقل في صورتين **القول في بيان صلوة الاحتياط وكيفية**
فاعلم انه يجب المبادرة اليها فوراً من غير اذنية تن واقامة بل نوى
ويكبر ويقرء الحمد فقط بلا سورة اخفا تا على الاحوط من غير تخيير
بينه وبين التسبيحات الأربع من غير قنوت فيركع ويسجد السجدة
ويشهد ويسلم كالفريضة في الاذكار وسائر الشرائط ومن شك
في عدد ركعات الاحتياط ينبني على الأكثر الا اذا استلزم الفساد فينبني
على الأقل **القول في بيان احكام السهو** فاعلم انه اذا ترك ركعة

له

بل اولي واحوط
فلا يترك
الحاج شخصين

له

لا يترك اه في
البسطة فانه يترك
الحاج شخصين

من الصلوة سهوا فان التفت قبل دخوله في ركن آخر يأت به وبما بعده
وتبطل الصلوة ان التفت بعده واذا ترك غير الركن سهوا فان التفت
قبل الدخول في الركن فالحل باق ياتي به وبما بعده وان تذكر بعد الدخول
صحت صلوته ولو زاد شيئا في صلوته سهوا فان كان ركنا بطلت صلوته
في غير صلوة الجماعة **ولا ما غير الركن** فلا بأس

بزيادة اذا كان من غير عمد بل سهوا واجبا كان الزايد او مستحبا
فعلا او قولا او هما معا كزيادة سجدة واحدة وذكرها وكزيادة
القنوت في الركعة الثالثة مثلاً نعم يحتاج بعد الصلوة بسجدة في السهو

لكل زيادة ونقصته الا ترك المستحب سهوا لعدم المصدق فانه لا يصدق
النقص بها بخلاف زيادتها كزيادة القنوت في الثالثة لصديق الزيادة
بها وما اذا كان المنسئ التشهد ولو بعضا منه او السجدة الواحدة
فلا بد من قضاءها ولا بعد الصلوة قبل فعل ما يبطلها عمد او سهوا

مراعي الجميع ما يجزئها في حال الصلوة ثم ياتي لكل منهما بسجدة السهو فاذا
اجتمع على المصلي صلوة الاحتياط ثم قضا المنسئ ثم سجد في السهو

لكن لا قضاء لاجزاء الصلوة الا للسجدة الواحدة المنسئ والتشهد
المنسئ كلا او بعضا حجة الصلوات من التشهد وحته ابعاض التشهد
واباعض الصلوة كالنية فقط او الال فقط ولكن الاحوط

في قضاء الابعاض اذا كان مثل واو العطف او الجار او نحو ذلك
ان لا يقتصر عليه بل ياتي به بما يصير به صحيحا **القول في بيان**

ما يجب له سجد تاء السهو فا علم انه يجب سجد تاء السهو في خمسة مواضع
الأول التكلم بكلام الادميئين سهوا ولا بأس بالذكرة والدعاء

له

لو كان قاصدا بها
متبعها لا مأمرا
الحكم شيخ محمد بن

له

حتى قصد الاداء
والقضاء على الاحوط
الحاج شيخ محمد بن

له

لا يترك عمدا
الحاج شيخ محمد بن
دام ظله

والقول ولو بعض الكلمة منها وان صار لعدم الا تمام شيها بكلام الاذي
الثاني التسليم سهوا اذا كان باحد صيغة السلام الواجب المخرج
عن الصلوة اذا سلم في غير محله وكان تاما او بعض التسليم الواجب
والتسليم المستحب وان كان تاما فلا يجب لهما سجدة تاء السهو **الثالث**
التشهد المنسي كلا او بعضا حتى الصلوة على عهد والى او بعضها **الرابع**
الشك بين الاربع والخمس بعد اكمال السجدة تين كما مر **الخامس**
السجدة المنسية كما ذكرناه سابقا واما القيام في موضع القعود
وعكسه فينبغي ان لا يترك لهما سجدة السهو **القول في بيان**
كيفية سجدة السهو وكيفيةها ان نوى بعد الصلوة وتعيين السبب
ويكبر احتياطا مقارنا لها فيسجد فيها ويقول بسم الله وبالله
وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ يرفع راسه ويجلس مطمئنا ثم
يسجد كذا لك فيقول فيها ما قاله في الاولى من الذكر ثم يرفع راسه
مطمئنا ومستقرا او يتشهد بالتشهد الخفيف من دون تشهد الصلوة
وهو ان يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ يسلم باحد صيغة السلام الواجب ثم اعلم
ان الظن في الاجزاء وعدد الركعات بحكم العلم بخلاف الظن في الموانع
فلا يلتفت اليه في الصلوة لانه ليس بحكم العلم فكلما ظن بحدوث مبطل في الصلوة
لم يلتفت الا في خصوص الظن باستدباره عن القبلة في الصلوة وكذا
الظن في شرائط حال الصلوة ليس بحكم العلم الا في بعض الموارد كالظن
بالقبلة حال التحير وبالوقت حال الغيم ولا عبرة بالظن بعد الفراغ كالشك
بعده سواء كان في الاجزاء او الركعات **القول في المنسي**

الاحوط الاقرب
بالسجدة تين
المخرج شيخ محمد بن
دام الله
الاحوط ان يسجد
لابعاض السلام
الواجب ايضا
المخرج شيخ محمد بن
دام الله
بل يسجد لهما
لا ينبغي تركه
المخرج شيخ محمد بن
دام الله

فَاعْلَمْ أَنَهَا اثْنَا عَشَرَ **الْأَوَّلُ** الحدث فكل حدث ينقض الصلوة فهو
 مبطل للصلوة ويستوفيه العمد والسهو والاختيار والاضطرار **الثاني**
 التكفير فإيا أنه من آداب الصلوة بل مطلقاً على الاحوط وهو وضع أحد اليدين
 على الأخرى حال العمد والاختيار بالخوف ولا اجبا **الثالث** الخراف
 عن القبلة عمد أو لوسير إذا كان بكل البدن وكذلك الخراف بالوجه
 فقط إذا كان بعكس القبلة وإن كان الاحوط ترك الخراب بالوجه
 به إلى اليمين واليسار نعم يكره الالتفات بالعين فقط اليها وإلى يمين
 أحدهما والقبلة وذلك إذا كان عمد أو أما الخراف إلى يمين اليمين اليسار
 سهواً وجهلاً أو اضطراراً ولو بجميع البدن فلا بأس به **الرابع** التكلم
 بكلام الآدمي والمجنن عمدًا مجزئاً له معنى أو مجزئاً وإن لم يكن له معنى
 فإنه مبطل للصلوة وأما الذكر والدعاء والقرآن فلا بأس بهما وإن
 منع بكلمة ولم يتمها ولو كان عمد أو اختياراً فليس بآثم إذا تمام الأفعال
 المسببة ليس بلازم ولا يجب له سجدة أو السهو أيضاً لعدم الدخول في
 كلام الآدمي **الخامس** القهقهة وهي كل ضحك معصومة مرقرة
 فإذا امتدح أو ملقنا للصلوة ويضحك كذلك عمد أو اختياراً فإنه
 يبطل صلوته بل الاحوط ترك الضحك الخالي عن القهقهة فيها كما أن الاحوط
 إعادة الصلوة بالضحك المشتل على الصو والقهقهة تقديره منع
 نفسه عنه والحال أنه قد امتلا جوفه ضحكا واحمر وجهه وارتعش بدنه
 نعم لا بأس بالتبسم فيها ولو عمد **السادس** تعمد البكاء بالصوت
 لغوت أمر دينوي كمال أو موت أحد من الأحباب ويحتاج بتركه
 لطلب أمر ديني ولو لموت مطلق الأموات الأعلى الأنبياء والأولياء

ل
 الدعاء
 خصوصاً
 والقن
 الدعاء
 بقصد
 دعاء
 القصد
 أو التحرف
 أو التبعين
 فالأحق
 حكاه
 المحقق
 خام

ع
 لا يترك
 الصلاة
 المحقق
 خام

وفاطمة الزهراء والائمة عليها وعليهم آلاف التحية والثناء ولا بأس بالبكاء
على كل امرئ خروي كالخوف من النيران والشوق الى الجنان سواء
كان بالاختيار ام لا لانه عبادة واجتهاد لا بأس بالبكاء الغير المشتمل
على الصوت مطلقاً وان كان الا حوط تركه ايضاً اذا كان يطلب
امر ديني **السابع** من المبطلات كل فعل مباح لصورة
الصلوة وان كان قليلاً كالوشبة من مكانه اليها والى غيره ومثلها الصفقة
والعقطة لعبادهن والواخراج صرحت خاص من فيه يكون ضاهياً لصدف
المصلى عليه فانه مبطل للصلوة عهداً وسهواً بخلاف غير المباح وان كان كثيراً
كحركة الاصابع عند اللعب بالحيث وغيرها من جوارحه او عتياً لاجل زيادة
الذي لا يحو صودتها ولا يفوت موالات انما لها اما اذا كان مقوياً للهوى
اي لما العرفية غير مباح للصوت فهو مبطل حال العمد على الاقوى دون حال
فخلاف ما لم يكن مقوياً للهوى لا تكرر فلا تبطل بالصلوة ولو
عدا فضلاً عن التهو مخوضبب الاستغفار في الوتر بالشحة وحل
وضه وامضاء وتعدد الركعات بالحجر وقتل الحية والعقرب
الاشارة باليد والتصفيق للاعلام والتمطى والتشاوب والتخم
البصاق والتحريك مقدراً خطوة بل خطوتين مع ترك القراءة
للحق للجماعة او الدخول في الصف للجمعة او الغرض اخرى وغيرها
الافعال التي لا تمحو لصورة ولا تقوت موالات الاقوال ولا الضأ
الثامن من المبطلات الاكل والشرب فانهم يبطلان
مع القصد والاختيار والعد ولا بأس بها مع التهو لان الاحوط
الاعادة نعم اذا كان ما حياً للصلوة

في كون كثيراً
كما في عدم
انطاله لو
كثيراً
تأمل
مع

ومذهبين في لصوتها فقد مر في المبطلات السابغ ان لزوم الاعادة ج اقوى
ولا بأس بازدراد ما يبقى في الفم وخلاف الاسنان من بقية الغذاء و
ابتلاعه كما لا بأس باذخال السكر ونحوه في الفم للاذابة تدبجها ما لم
يمنع القراءة **الشك** من المبطلات تعد قول امين بعد الفاتحة
في غير صفا هل السنة والجماعة اما ما كان المصلحة او ما موما او منفردا
ولا حوزة في جميع احوال الصلوة فحق حال التثنية والوتر والقيام للصلوة على قول الامين في الفاتحة والقبول

الترك احوط
ما يفي شفع محمد
دام ظله

فهم لا تبطل الصلوة به سهوا ولو بعد الفاتحة **العشر** من المبطلات
الشك في الركعات في الموارد المخصوصة قد تقدم تفصيله وقد ذكرنا
ايضا ان الاحوط عدم الحكم ببطلان الصلوة بمجرد الشك المرقوم فيها
مع اليأس عن الترميم في طرفه الشك فلا يستأنفها بمجرد الشك ولا يستأنف
الا بعد البطلان باستأنف المبطلات من التكلم العمد ونحوه يستأنف
الصلوة وقد اشرنا ان الشك في خصوص النافلة ليس مبطلا اصلا

بل في بعض صور
مبطل كما لو كانت
كروية كصلوة
الاعرابي

الحادي عشر من المبطلات زيادة جزء فيها فانه ان كان
دكنا التبطل بها الفريضة عمدا وسهوا في غير جماعة كما عرفت سابقا
واما النافلة فالاقوى ان زيادة الركن ونقصانه فيها سهوا لا
وان كان الاحوط الاعادة مطلقا وهذه الاحتياط في جانب التقصان
اشد فيحتمل باعادتها في خصوص التقصان وزيادة غير الركن
في الفريضة والتعمد بها مبطل اذا اتى بقصد الخزيمة ولا بأس
بزيادته سهوا كما عرفت نعم اذا تعمد بزيادة المستحب كالقنوت
والتكبير في الفريضة فيحتمل باعادتها احتياطا شديدا او اما اذا
كان من نية في اول الفريضة اتيانها كان قصد صلوة مشتملة

بقصدها المتأخر
ع

على قنوتات اربعة مثلاً فالاقوى لزوم الاعادة **الشافعية**
 من المبطلات نقصان جزء منها وقد صرنا ان كان ركناً تبطل به
 الصلوة ولو سهواً في الفريضة جزء او في النافلة على الاحوط
 احتياطاً شديد او ان كان غير الركن فالتمتع بتركه مبطل للفريضة
 دون السهو كما عرفت سابقاً وليس عليه شيء الا في خصوص السهو
 عن السجدة والتشهد فيجب قضاؤه بعد الفريضة فوراً في حال
 يسجد في السهو ما في غير الفريضة فلا يجب فيها شيء لا قضاؤها ولا
 مجدها السهو لما **القول** في صلوة الميت والقول في كيفية
 وهي ان يكبر فيها بعد النية اما ما كان ادماماً فيقول اشهد
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله ويستوي في الميت
 المذكر والمؤنث ثم يكبر ثانياً ويقول اللهم صل على محمد وآل محمد ثم
 يكبر ثالثاً ويقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم يكبر رابعاً ويقول
 اللهم اغفر للميت ان كان ذكر او لعدا الميت ان كان انثى وقد صرح في الروضة بان التذكير
 في موضع الثانية وعكس لا ينصرف ثم يكبر خامساً بلا دعاء بعده وبه
 تمام الصلوة ويجوز على الاقوى رفع اليدين في سائر التكبيرات
 كما يجوز في الاول ويجوز اتيانها فرادى وجماعة بشرط العلم بعد
 ان الامام على الاحوط ولا يتخلل الامام من المأموم شيئاً منها بل
 يكبر ويدعو مثل الامام واعلم ان احق الناس بالصلوة على الميت
 اوليهم بميل ثم فالابن اولى من غيره الا الاب وهما اولى من الجد
 والاختوة والمتقرب بالابوين منهم اولى ممن يتقرب باحدهما
 والزوج اولى بالزوجة من كل احد حتى الاب والابن وعندنا الاقوى

إذا خاف غالب لناس **فلا** الكسوف فيشترط في وجوب المصلاة بهما
 سعة وقتها من أول الأخذ إلى تمام الانجلاء لفعل الصلاة فيه فان قصر
 وقتها من فعلها فيه فلا يجب على الأقوي لا أنه لا حوط كما أنه لا يجب ^{للقضاء}
 في الوضوء عند احتراق تمام القرص إذا حصل العلم بعد تمام الانجلاء
 إلا أنه أحوط نعم يجب لقضاء بعد تمام الانجلاء مع النسيان أو الأهل
 غرام أنهما حال احتراق بعض القرص بشرط السعة المذكورة فلو خرج
 الوقت لا يسع الأداء ركعة في الوقت فيأتي بها أداء ولا يجب هذا
 الصلاة على الميتة حال كونها حائضاً أو نفساً زمان حدوث ^{للمتنب}
 إلا أن الاتيان لها قضاء لعلمه أحوط نعم يجب لقضاء في صورة
 احتراق القرص وعدم الاتيان لأجل النوم وأعلم أن وقت صليته
 الكسوف فيمن قال الشرع بلاخذه إلى تمام الانجلاء إلا أن اقامتها قبل
 الشروع بالانجلاء أحوط لوجود القول بصيرورتها قضاء بمجرد الشروع
 بالانجلاء ويجب أيضاً هذه الصلاة بسبب حدوث الزلزلة إذا حدثت
 الأرض بحركة شديدة وكذا الخيفة منها التي لا تدرك إلا بدقة تامة
 على الأحوط نعم لا يجب لصلاة بمجرد الحركة ولو كانت شديدة إذا لم يصح
 عليها السهم الزلزلة ويحتاج بالصلاة إذا لم يعلم بمدتها حين وقوعها
 سيما إذا كان العلم بعد مدة فيأتي بها بنيت القربة المطلقة لا بقصد
 الوجوب وهكذا حكم غير الزلزلة من الآيات السماوية والأرضية
 وأما أن صلاة غير الكسوفين من الآيات أداء في جميع الأوقات
 إلا أنه يأتي بها فوراً بل يجب الاتيان بها فوراً
 إذا وصل إلى الأخير إلى حد يجب التهاون فان

لو
 قيل بالوجوب
 فمن يمكن
 من صلاة
 ركعة منه
 كان قوياً
 والأعيان
 في ذلك
 مح
 م
 خصوصاً
 لو نكحت
 وتمكنت
 من صلاة
 الركعة
 متطوعاً
 ٥

لم يأت بها فوراً يأتى بها بعد اداء وجوب صلوة الزلزلة ونحوها من
 ذوات الاسباب مختص بمن هو في بلد الآية فلا يجب عليه غيرها نعم
 يقوى الحاق مزارع البلد وبساكنيه به لانها ما تقدم معه مكانا
 واحدا او بلد واحد اعرفا **القول في بنا كيفية**
 فاعلم انها ركعتان يجزئ كل ركعة منها خمس ركوعات بعد قراءة الحمد
 وسورة تامة ومبعضه او ملفقه فيجوز الاتيان بها على انهاء مختلف
الاول ان يقل بعد نية القرية وتعيين السبب وتكبيرة
 الاحرام الحمد وسورة تامة فيركع الركوع الجامع للشرائط ثم يرفع
 الراس عن الركوع الاول فيقرأ الحمد وسورة تامة تلك السورة
 او غيرها فيركع مثل الاول ويرفع الراس عن الركوع الثاني ويقرأ
 وسورة تامة فيركع ثالثا ثم يرفع رأسه ويقرأ الحمد وسورة تامة
 ثم يركع رابعا مثل الثالث ويرفع رأسه عن ثم يركع خامسا فيهوى
 الى السجود فيسجد السجدتين ثم يقوم للركعة الثانية ويفعل مثل الركعة
 الاولى من قراءة الحمد والسورة قبل كل ركوع من الركوع الخمسة
 ثم يسجد السجدتين ويتشهد ويسلم **الثاني** ان يقرأ في كل
 ركعة الحمد وسورة واحدة موزعة على الركعات الخمس فيقرأ بعد النية
 والتكبيرة الحمد وبعض السورة مثل ان يقرأ الحمد في القيام الاول
يسمى الركعة الاولى **الركعة الثانية** في ليلة القدر ثم يكبر ويركع ويرفع رأسه
 ويكتب ويقول في القيام الثاني وما اذكر ذلك ما ليلة القدر ثم يركع
 بعد التكبير ويكتب بعد الرفع ويقول في القيام **الثالث** ليلة القدر
 خير من الف شهر ثم يركع كذلك ويقول بعد الرفع في القيام الرابع

تتزل الملائكة والروح فيها بأذن ربهم من كل امر ثم يركع كذلك ويقول
بعد الرفع في القيام الخامس سلامي حتى مطلع الفجر ثم يركع بعد التكبير
ويرفع ويقول سمع الله لمن حده ويهوي للسجدةتين ويقوم للركعة الثانية
ويفعل مثل ما فعل في الركعة الاولى ويتشهد ويسلم مرغبا في الجمع بجمع
شرائط الفرائض اليومية تبرء ذمتنا فشرعنا الثالث التلفيق بان يقرأ
السورة بعد النية والتكبير والحمد في بعض القيامات من الركعة الاولى
او الثانية سورة تامة وفي بعض القيامات ببعضه فله ان يرفع السورة
على القيام الاول والثاني بان يقرأ في القيام الاول بها الحمد نصف السورة
وفي القيام الثاني نصفها الاخر ثم يركع ويرفع راسه ويقراء الحمد في القيام الثاني
ثم يقرأ السورة تامة او زعمه وكما ركع عن تمام سورة وجب الحمد في القيام
منه بخلاف ما اذا لم يركع عن تمام سورة بل يركع عن بعضها فانه يقرأ من
قطع ولا يعيد الحمد كما عرفت نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سورة
فسجد ثم قام للركعة الثانية وجب قراءته الحمد ثم قرأ سورة في الركعة
الثانية ولا يجب اتمام تلك السورة من حيث قطعها ولا يكفيه ايضا فاذا
اتم السورة في القيام الاول او الثاني من الركعة الثانية يجب قراءته الحمد
في القيام الثالث وقراءة سورة تامة ولو نحو التوزيع على القيام الباقي
ولكن الاحوط اتمام السورة في القيام الخامس حتى لا يحتاج الى اتمامها
في الركعة الثانية وقد ظهر من ذلك انه يجب في كل ركعة قراءة الحمد و
سورة تامة في القيام الواحد من القيامات الخمس او بجمع بين سورة تامة
وبين فقره السورة على القيام الباقي فانه يجب تكرار الحمد بعد تمام
السورة على التفصيل بالذات فصلنا ولا يجب فيها القنوت نعم يستحب فيها

قبل الركوع الثاني بعد القراءة قنوت فيكون المجموع في الركعتين خمس
قنوتات ويجوز الاجتزاء بقنوتين احدهما قبل الركوع الخامس و
ثانيتهما قبل العاشر بل يجوز الاقتصاء على الاخير منهما وليستبان بكبر
كل ركوع وكذا بعد الركوع الخامس والعاشر فيقول سمع
الله لمن حيا ويكبر بعد التسميع وان يصليها في حب المسجد لا تحت
القف وكذا في غير المسجد وليستبان فيها التطويل في قراءة سورة الطول
كيسر والروم والكهف وكذا المساواة تقريباً بين كل من القراءة والركعة
والسجود في التطويل وكذا يستحب الجهر بها وان كانت نهارية لا يجزى
فيها ولا الاخفات وان يصليها جماعة اداء كانت انقضاء وليقط
المأمورة قراءة الحمد والسورة كاليومية دون سائر الاقوال **القول**
في قضاء الصلاة وبعض احكام الاولياء ايضا اعلانه يجب فعل
الفريضة اليومية عد الجماعة خلع الوقت على كل من لم يفعلها فيه
عامدا او سهوا او جاهلا لعذر او غيره الا اذا كان عدم الفعل في
مجموع الوقت لصغرا وجنون او غما او حيض او نفاس وكفر اصيل
ولو كان عروضا في الوقت بحيث تمكنت فيه ادراكها تمام مع الطهارة
من اول الوقت او في اخي الوقت بحيث يمكن بادراك ركعة منها مع
الطهارة فيجب عليه الاداء وان لم يفعلها يجب عليه القضاء في
خارج الوقت ويعروض الجنون والاغماء والحيض والنفاس في
مجموع الوقت يسقط القضاء وان كان من فعله الا ان الاحوط ^{عدم}
الوقوف اذا كان العذر بفعله لا سيما اذا كان عاصيا واماعرض السكر لشره المكروه عاصيا
او داما او جهلا او لغيرها فلا يجب حط القضاء البتة وفاقا للجمهور لا يترك القضاء

على الاقوة وان كان لا يجب عليها الصلوة في الوقت وكذا الخالف
 فانه اذا استبصر لم يؤد الصلوة اصلا ولم يصلها على وفق مذهبه
 لا يسقط عنه القضاء وان صلاها على وفق مذهب الحق نعم يسقط
 عنه قضاء الصلوة اذا صلاها في الوقت على وفق مذهبها واستبصر
 خارج الوقت واذا استبصر الوقت باق يعيد لها
 احتياطا واحوط منه القضاء ايضا اذا كان الاستبصار خارج
 الوقت **واعطاء المقتضا** ما ادى العضوء والغسل واليتم وازال الذي
 فلا بد من اعادةها بطريق مذهب الحق مطلقا ومن استبصر فاستبصر
 ثم استبصر فليقض اداها حال الارتداد على الاحوط ويجب في قضا
 ما فات سفر القصر ولو اتي به في المحض او في مكان التحجير كما يجب
 ما فات حضر التمام ولو اتي به في السفر او في مكان التحجير لا التحجير
 الاداء لا في القضاء حتى فيما فات في مكان التحجير لا يجوز قضاء
 الفريضة على الواحدة الا فيما اذ اصح في اداء الفريضة فقلنا بقوت
 ومن فاته فريضة في المحض من الخمس اشتبهت بصل ركعتين وتلاوا
 اربعاً مخيراً في الأربع بين الجهر والاضحاث وان فاته في السفر واشتبه
 يأتي باثنتين ثلاث مخيل في اثنتين في الجهر والاضحاث القول في بيان احكام الاولياء
 اعلم انه يجب على ولي الطفل الغير البالغ تربيته على اداء الصلوة وقضاءها ولا
 ذلك عليه على الاقوال كما لا يجب عليه من كتابه القرآن واسم الله واسماء الانبياء
 والائمة عليهم السلام من غير وضوء بل هو ايضا عند بعض المشايخ لان وضوءه لا يلزم
 لا يرفع الله عنه ثم منهم من المتزوج لومع الوضوء الحق ويحوي لولي تربيته الطفل الله
 والفتنة والحريه ويجب على الولي منهم ما علم ان مقصود الشارع من
 وقومه في الخارج كثرها كثرها كل غيب العين والفتنة والرقص نحوها وكذا من اكل

فقد صلى على
 وفق مذهب
 الحق متمسكاً
 من قصد الله
 وسائر الشرائع
 لم يضر على الاقوال
 وان كان احاط
 ك

تأويل
 بطلان
 بما في المتن
 ك

تأويل
 بطلان
 بما في المتن
 ك

وشربه على الاحوط وان كان الاقربى عدم وجوب المنع والاعلام لا يجوز
على الولي اطعامهم بالمتفحص ومنا ومنهم به بالاكل والشرب لنفس العين
فانه يجب على الاولياء منعهم من اكله وشربه ولو مع جهل به
ثم اعلم انه لا يجب الترتيب في قضاء الصوم كما ينبغي انشاء الله وكذا
في قضاء الصلوة غير اليومية بان يقدم ما فاتت اولاً فاولاً بل يجوز فيه
عكس الترتيب وكذا في قضاء التوافل اليومية نعم في خصوص
قضاء الفرائض اليومية يراعى الترتيب مع العلم بالترتيب بتقديم
ما فاتت اولاً فاولاً بل يجب فيه واما مع الجهل بكيفية الفوت و
حصول مشقة كثيرة من تكرارها المحصل للترتيب فلا يجب الترتيب
ولا ترتيب بين القضاء والاداء فيجوز تقديم الاداء على القضاء
وان كانت صلوة واحدة من ذلك اليوم وان كان الاحوط تقديم
القضاء على الاداء سيما في قضاء يومه وليلته بل يجادل من ادعى
الى القضاء لو تكرر في الاشياء وكان محل العدول باقياً كما
انه لا يجب القضاء فوراً بل يجب موثقاً وان كان الاحوط التعجيل
والمبادأة اليها ويجوز اداء النافلة لمن عليه قضاء الفرائض كما
انه يجوز التطوع في وقت الفريضة لا ان الاحوط ترك مطلق
التوافل في وقت الفريضة خصوصاً اذا اقتصر على النافلة ولا يشغل
بقضاء الفريضة اصلاً نعم للجمع بين القضاء والنافلة اولاً من القضاء
بالنافلة كما ان الاحوط في حق المديون تقديم الدين على الصدقة واما
تقديم الدين عند المطالبة والقدرة على الصلوة اداء وقضاء مع
الوقت فلا زماً البتة بل حكمي عن جميع الحكم بطلان الصلوة لو قضاها

بل
تأمل قوله بل
المعقوف
في
تقديم الاداء
على الفرائض
اليومية محل
تأمل وتأمل
في
قبل وجوب
العدول لم
يكن بعبارة
في
جواز اداء
النافلة المبتدئة
لمن عليه الفريضة
او في وقت
الفريضة تأمل
بطلان الروايات
وذوات
الاسباب
كان يابغ
وعقوبات
في

والحال هذه ويجب قضاء القصرية قصر ولو في الحضر والتامة تمامًا ولو في السفر كما مر ولا يعذر الجاهل بالقصر هنا قصر ويجوز للامة الاتيان بقضاء الرجل تبرعًا واستيجارًا وكذلك العكر والاعتبار بحال نفسهما في الجهر والاختاف لأحال المنوب ومن قضا صلوة كثيرة ولم يعلم عددها فليقض احتياطًا صلوة كثيرة حتى يعلم أو يظن براءة ذمته منها وان كان لا قوة في الاتيان بما فاتته يقينًا ويعمل بالبراءة في غير ذلك فإشك ان ما فاتته قضاء يوم او يومين او شهرًا وشهرين او سنة او سنتين فليات بالمتيقن اي الأقل ويعمل في الزائد بالبراءة ثم اعلم انه يستفاد من الاخبار المعتمدة زيادة الحث والتأكيد في النافلة حتى ورد في بعض الصحاح ان تركها استحقاق وتضييع لمرسل رسول الله صلى الله عليه واله كما في مضمون صحيح عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله عليه من صلوة التوا لا لا يدركها من كثرتها قال فليصل حتى لا يدركها صلى من كثرتها فيكون قد قضى بعدد ما عليه من ذلك ثم قال قلت له فانه لا يقدر على القضاء فقال ان كان شغله في طلب عيشة لا بد منها او حاجته للاخ المؤمن فلا شيء عليه وان كان شغله لجميع الدنيا والتشغل فعليه القضاء ولا يلقى الله تعالى وهو مستحلف ومضيق محرر رسول الله صلى الله عليه واله ثم قال قلت جعلت فداك ان لم يستطع لقضاءها هل يجوز به الصدقة فنكت طويلًا ثم قال فليصدق بعدد ما قلته فاني صدقت قال يصدق بما يسهل واقله ان يعطى المسكين مدًا من الطعام يحسن كل ركعتين منها يلية كانت او لها رتبة ثم قال قلت جعلت فداك ان لم

يستطيع لذلك فقال عليه السلام يعطى عن كل أربع ركعات مائة من
الطعام من الصلوة النهارية شقلت لا يقدر فقال عليه السلام يعطى من الليلة
من أو من النهارية ثم قال ثلاثاً ألا ان فعل لنا فله افضل ثم قال
انه يجب على الولد الأكبر ولو كانت رقا قضا الفرائض التي فانت
والده الحر والعبد من الموت او صم على الا حوط بل كل واجب في ذمة
والده فعله فاسدا وتركه عامدا عن عبادات نفسه او غيرها كالاستنسا
عليها وما فانت من والد الوالد كان وجب عليه لقضاء والده اربعاً
ولم يفعله لانه كان ايضاً أكبر ولاد والده بل لا حوط وجوب قضا
الأكبر بعد البلوغ اذا كان حين موت ابيه صغير بل لا حوط ان يقضي
سائر الورثة مع فقد الولد الأكبر وان كان الاقرب السقوط منهم
بل لا حوط على الولد الأكبر بل على كل الورثة قضاء فوائت الام بل
الا حوط قولي الاناث مع فقد الذكور ولكن السقوط منهم اقوى والظاهر
كما ان الاقوى السقوط عن الولي اذا وقى لمقت بقضاء فوائت باستيحاء
الموصي لمقت ونحوه بمقدار اوصيه من الزايد الا ان السقوط عن
عن الولي بعد اتمام المستاجر لا قبله كما ان الا حوط الاقرب السقوط بفعل
المتبرع ويجهز الولد الأكبر لمباشرة بنفسه او الاستيحاء القول
فصل في صلاة الجماعة وهي مستحبة مؤكدة ويجب في الجمعة ولا يجوز
الاقتداء بالخطباء العاد لولا بالجهول حاله لا بالفاسق ولا بالاعلم
لا يجوز ان يقرأ بالامة او الخنثى ان كان المأموم رجلاً ولا بغير المؤمنين
ضرراً ومع الضرر لا يقرأ النفس بهما امكن مع سقوط وجوب الجماعة
بغير البالغ الغير المعصوم ولا بالمجنون وبكرة تقدم النساء على الرجال

١
وجوبه على
في الفرض
قوي

٢
والوفاة
٣
بل
ما كان ان
ثم يجهز في
للنفس على ناكل

عازاتهما بل قبل بالحرمة ويشترط في صحة القدوة ان يشاهد المأموم
 امامه او مشاهدته من حيث هذا الامام ولو في بعض الاحوال بخلاف
 النساء فانه لا يشترط المشاهدة ويصح مع الحائض وعدم تقدة المأموم
 على الامام وعدم سقوط الامام لو كان للمأموم قائما وعدم منع الامام
 الا فيما اذا فقد طاعة الامام الاول لموت او لكون صلوته هرة
 وعدم معلق الامام عن المأموم الا في العلوة اليسيرة لا باس لعلو
 المأموم ما لم يكن علوا مضطرا ولا يجوز القدوة في النافلة الا في
 الاستسقاء وصلوة العيد والمعادة ويشترط تعيين الامام بما
 الاشارة او الوصف او الاسم ولا يصح القدوة باحد هما واحدهما
 الا ان يقصد هذا الحاضر ويجوز في الفراغ من دأبته او قضائته
 او يومية او غيرها مع توافق لنظم الصلوتين ان اراد القدوة الى
 اخر الصلوة اذ لا معنى بالقدوة في الصلوة اليومية مع صلوة الكسوف
 والخسوف ويأتي جميع الواجبات الا القراءة فان المأموم في
 الاستغانية يذكرك الله استجابا وفي الجمعة يسمع ولو نهمته
 وبدون السماع ولو اللهم متيقرا لا يقصد لو طيفه او ليكتفي
 لا يستبح واذا ظهر ان الامام كان كافرا او فاسقا فليس على المأموم
 وكذا اذا ظهر ان الامام على غير طهارة لا يجب على المأموم الاعادة
 وان وجب على الامام الاعادة ويجوز المفارقة حتى فيما بين القراءة
 ويأتي عما بعد المفارقة ولا يتقدم على امامه في التكبير في سائر الانفا
 دون سائر الاقوال ولو تقدم ناسبا فيرجع ويأتي عقيل ومعه
 وان تقدم عدا او جهلا بالحكم استمر وصح صلوته ويحصل القدوة في

بدرك الماموم امامه من اول التكبير الى الركوع فان فاتته الركوع
فاته القدوة فان اراد ثواب الجماعة فكبير ويسجد مع الامام سجدة
ثم تكبر ثانيا حتى يحصل له ثواب الركعة الثانية وان سجد عنه
واحدة فليتكبر ثانيا ايضا على الاحوط لاجل صلوته وان ادركه الامام
في حال التشهد كبر وجلس معه لاجل التشهد ويشهد ايضا فانه بركة
كافية الخبز لكن لا يعيد التكبير ولو شك في انه هل يلحق بالامام في
الركوع يجوز له القدوة من دون اشتراط الاطمينان في الدخول
في الصلوة ومن دون اشتراط الاطمينان في ادراك الركوع
ويسقط للماموم متابعة الامام القنوت والتشهد وان لم يكن محل يخل
الماموم كما اذا كان مسوقا ولكن ليستحب له التجاني بمعنى عدم تمكنه
في المجلو على الارض بل التجاني هو الاحوط ولو سلم قبل الامام عددا
او سهوا صح صلوته ولو كان الماموم في نافذة وخاف فوت
الركعة من الامام يجوز قطعها بل يجوز قطع الفريضة في هذه
الحال مع العدول الى النافذة لو كان محل العدول باقيا ولا يجب
البعيد الاما ما انتظر تكبير القريب الى الامام وعدم تكبير القريب
ليس فضلا بخلافه مع تواصل الصفوف وعدم البعد المفرط بحيث
يفترق بين الجماعة سيما مع تهيا القريب والبعيد ويشق
الماموم وجوب الجهر في صلوته مادام مقتدا ببل يكره الجهر في
القراءة مطمخنة في القنوت ويجوز العدول من امام الى امام
اخر كما يجوز العدول من افراد الى الجماعة كالعكس ويعرف
العدول بالاشتغال والاختيار في الحضر والسفر مثلا ولشها

ولا تقصده
الوظيفة بل
مصلحة الشهاد
مع
لا يترك حلق
شيخ محمد حسين
مد ظله
في جواز وطع
الفريضة نال
ويبين في
حق العدول
الى النافذة
الحال شيخ
محمد حسين
دام ظله العالی

العدلين وبأقتلأتهما مع عدم العذر في القدوة بل يكفي في
العدالة بمطلق المظنة لظهور المصالح ويجوز القدوة وإن كان الإمام
مخالفاً لما موم في الاجتهاد أو التقليد وإن أتى بالمخالف ما لم يكن صلوة
الإمام فاسدة عند المأموم فتى كان الإمام مأموراً بالأعادة عند المأموم
لا يجوز له القدوة **في القول** في القصر يجب القصر بالخوف سفر
وحضر ويسقط ما تعذر من الواجبات خاصة وبالسفر يسقط الركعتان
في الرابعية مع الخوف أو الأمن بشرط أن يكون المسافة مقصورة
وباقياً على القصر بشرط أن يكون المسافة ثمانية فراسخ ذهاباً
أو إياباً أو أربعة في الذهاب وأربعة في العود والفرسخ ثلثة أميال
والميل أربعة آلاف ذراع يد ربع اليل المتوسط مع خفاء الجدران أو
الأذان وعدم قصد المعصية ولو بالصيد وهو وعد كثرة السفر وعدم
قصد الأقامة عشرة أيام وعدم مقبرتين يوكا بشرط عدم المروءة
لوطن الأصلي وإما هو في حكم الوطن شرعاً كما إذا كان له منزل قد
استوطنه ستة أشهر وفي الحائر ومسجد الكوفة ومسجد الحرام ومسجد
النبي ينجز المسافر بين القصر والتمام ونحوه بالحائز تمام القصر للبارك
وليسقط التوافل للفرائض القصرية إذا تمتم القصر ففي مكان التحجير لا
يسقط التوافل ولو أتى بالقصر الجبيل بالسفران علم غايته قصد الجاب
وأنه إلى المسافة قصر الأفل وكذا للشايح والمستقبل للمسافر و
طالب الأبق أو الدابة والمدار في مسافة البلد على الشور أو على أحن
البيوت في البلدان الصغيرة أو المتوسطة وفي البلاد الكبيرة يكون
بعد احتساب المسافة من المحلة والتابع عرفاً وشرعاً كالعبد

فيه تأمل

ح

في الاحتياط به
مطلقاً نظراً
يقول في ذلك
فمن لا يمكن
من العمل كما
القول في الحائر
ونحوه
ح

الوجه لها حكم نفسه ما لم يكن بناؤه على الموافقة والتبعية سواء
كان في أهل السفر أو في بقاء قصد السفر أو في الإقامة فان علم
قصد مقبوعه يأتي بمقتضاه ولا يفتي بحكم نفسه ولا يكلف الاستحباب
بل لو علم قصد مقبوعه وتبدد في المصاحبة والمفاخرة ولو كانت
المفاخرة معصية يأتي بحكم نفسه ولو قصد الإقامة ثم ندم من
العمل على الإقامة أو ترد فان لم يصل مما يرجع إلى القصر وان
صلى تماماً بنى على التمام والصيام وان دخل في ركوع الثالثة أو
الرابعة فالمحقق الثاني على الله مقامه يتج بانه في حكم التمام وهو
محققه الفضايلة واستقرار المقامات من العدول وغيره إلا ان كان
النقص لا يخلل لأنه لا يصدق عليه أنه صلى تماماً والحكم مع بطلان
التمام وإعادتها قصر أو لإتمامها وإعادتها قصر كان أولى لأنه لو كان
بين القصر والتمام كان حوط ولو لم يكن التمام المسافر جهلاً يكون
معدداً وإذا تم فاسياً بعيد في الوقت ولا يصح قصد الإقامة في
أقليم واحد وأقليمين ولا في بلد بين مستقلين عرفاً ولا يكون مثل
طريق المحلة والبغداد نعم يصح ادخال توابع البلد في إقامة البلد
فلا يضطر خروج المقيم إلى توابع البلد ولا قصد ما يخرج في الإقامة
وحكمها بل لا قوة وأنه لا يضطر خروج المقيم إلى البلد الآخر المستقل
إذا لم يكن إلى أربع فراسخ فلو خرج إليه باقياً على العود فلا إقامة
للمصلحة بالعود أو عازماً على الإقامة المنفصلة ولو بعد الف
عوم مثلاً اتم على الأقوم في الذهاب والإياب والمقصود
المعاد فالمضطر بحكم قصد الإقامة وهو مقام الصلوة والصيام

قبل بغير
جواز لا يطل
في الفرض
ما حققه
المحقق هو
الحق فكان
حينئذ لم
انها وأهلها
لم يكن عليه
باس
ح

فقد

قصد المشتاة الشرعية لآخر وجه الى بلد مستقل لو كان دوسن
 المشتاة في اثناء اقامته او بعد اقامته وان لم يعزم على اقامة
 كما لا يضر قصد الخروج الى قوايع البلد فلا يضر الخروج المقيم
 في بلد الحسين عليه السلام الى الحضر الشهيد لانه في الكوفى بلا و في
 ذال الجانب كان معركة القتال لا في سمت العباس راحى له
 القداء لانه كان محل النزاع والانهما في الاشجار وقد اشرفنا
 الى انه لا يضر قصد الخروج الى البلد المستقل اذا كان عازمًا
 على الحود والاقامة ولو باقامة منفصلة هذا كله اذا لم يكن ^{مستقنا}
 في اقل قصد اقامة ونوى اقامة من غير الثقات انما الاشكال ^{فيها}
 اذا قدم على بلد ويدكر بانه لا يقض حاجته في ذلك البلد لا بعد ^{عشرة}
 ايام فنوى اقامة ولكن يدكر بانه لا يقض حاجته الا بالثقات الى
 البلد اخذ في هذا الرواح الى البلد يضر قصد اقامته لا يضر فيما كان قصد
 الاقامة في هذا الغرض لا قوى تحت قصد اقامة بل لا قوى عند ان ^{الكاطان}
 عليهم السلام من رضى بغداد دفنا عليهم السلام في مقابر قريش والمقبرة من
 قوايع البلد كما لا يضر خروج المقيم في بغداد والعقيق الى الحديد وبالعكس لانها
 صار البلد واذا اكل ارض بغداد بل قرية شاهزاده عبد العظيم مع الظهور
 بحسب ارض واحد من ارض الرى فلا يضر خروج المقيم في احدهما الى
 الاخرى وكذا الكوفة والنجف لا يضر وقد الترخض عما يكون المسا
 والمتوطن لا مظم وبلد المتورده الى ثلثين كبلد اقامة فكلما اختونا في
 بلد الاقامة فنحارها في بلد المتورده وايضاً وليشترط في السفر
 ان لا يكون السفر عملاً كالمكاري والملاح والساعي فانهم

في صلاة الجمعة (٢٢)

يتمون في السفر بشرط ان يكون سفرهم في علمهم فلو سافر المكارى الى الحج
او الى الزياره مثلاً بدون دابته والملاح بدون سفينة فيقصر و
ينقطع حكم التمام بالاقامة عشرة ايام مع النية في غير منزله وفي منزله
منوية امر لا وج فيقصر في السفر الاول ويرجع الى التمام في السفر الثاني
وفي السفر الثاني يجتاز بالجمع بين القصر والتمام والاقوى في القصر فيها
بملاحظة عموم حكم المسافر والتمام بملاحظة خصوص حكم المكارى مثلاً
خرج السفر الاول فبقى عليه حكم التمام جازياً ولا حول بالجمع حتى في السفر
الاول القول في صلاة الجمعة وقت الجمعة من اول
الزوال الى صيرودة الظل مثل الشاخص بقل الى ساعة من الزوال
بقدر الاذان والاقامة والخطبتين وركعتين وهي واجبة على
المكلف دون المسافر والعبد والمراة والمريض والاعمى والكبير في السن
والاعمى بشرط مشقة حضورهما ومن كان على راس فرسخين فيجب حضور
من كان منها دون فرسخين ويجب على العبد والمسافر والمراة والهم
اذا حضرها ولا يجب الحضور على من تجاوز فرسخين او اشتغل بمهما
ميت او مريض وليس غيرة او حبس بياهل او حق او خاف على نفسه
وحاله وماله او بعض اخوانه او من ظالم او لص او مطلق او جرد
شديد نعم لو حضرها يجب الجمعة وتستفقد ويشترط فيه حضور الخمسة
او السبعة والجماع مع الخطبتين وهي ركعتان قبلهما خطبتان مشتملا
على الحمد لله والثناء عليه والصلاة على النبي واله والوعظ وقراءة
سورة خفيفة ويجب فيها على ما صرح به جمع النية والعريتين والثناء
كما ذكره في الولاية وقيام الخطيب القعدة والجلوس بينهما واجتماع

في صلاة العيدين (٣٣)

المعتبر والظواهر من الحدث والحديث والشرا وأصغار من يمكن سماعه من
 المأمومين وترك الكلام من الخطيب وغيره حتى ممن لا يمكن سماعه
 لا تتعد الجماعة إلا بإمام عادل أو نائبه الخاص والفقير ولا تتعد
 المجمعتان في أقل من فرسخ والعدد شرط في الابتداء لا في الاستدامة
 وينبغي وحدة الخطيب إمام الجماعة وقيل بعدم اشتراط صدور الخطبة من
 الإمام وليستجب الجهر كما يستحب فيها قنوتان عند المشهور على ما حكى في
 الركعة الأولى قبل الركوع وفي الركعة الثانية بعد الركوع وقيل
 بقنوت واحد في الركعة الثانية قبل الركوع كصلوة الصبح **الصلوة**
في صلاة العيدين وليستحب جماعة وفردى في هذا
 الأعضاء وهي كصلوة الصبح ركعتان أيضا كالجمعة إلا أن
 الخطبتين فيهما بعد هار وقتها ما بين طلوع الشمس إلى الزوال في
 الركعة الأولى خمس تكبيرات بعد كل تكبير قنوت فيها قنوتات خمسة
 وفي الركعة الثانية تكبيرات أربعة بعد كل تكبير قنوت والقنوت
 بالمسوم أولى ولا يشترط كما أن الأولى قرأته سورة الأعلى في الأولى
 والشمس في الركعة الثانية وإن الجهر فيها أولى وإن كانت لغارية و
 التكبيرات واجبة ولكن ليست ركنا فلو نسي حتى ركع فتح صلوة
 ولو قضاها بعد الصلوة فلا بأس ولا يشترط العدد في الجماعة و
 يستحب أن يكون الصلوة بعد الإفطار في الفطر وفي الأضحية
 بعد الصلوة الأكل من الأضحية كما يستحب الأكل من الأضحية ولو
 شك في عدد التكبير على الأقل ولو شك في الخامس السادس فهو
 شك في الركعة وأدراك الإمام وقد فات بعض التكبيرات

بالامام ويجعله اول تكبيرته ياتي به ما يفي من القنوت والتكبير ولو
 خاف عدم اللحق بالامام ياتي بالتكبيرات ولا ولو خاف عدم اللحق
 ايضا يترك التكبيرات ويلحق بالامام **القول في الصلوة**
المندوبة فمنها صلوة الليل وهي مثنان ركعات كل
 ركعتين بالشهد والتسليم وبعد هاتين ركعتين اسمعهما
 شفع فيشهد ويسلم وركعة مستمأة بالوتر والثلثة ايضا
 وتعود وقتها من نصف الليل الى طلوع الفجر الصادق وكلما قرب
 الصبح فهو افضل والانتصاف في الليل ان يلاحظ بالنسبة الى طلوع
 الصبح لا طلوع الشمس افضل وقات الوتر الفجر الكاذب يجوز
 فقد يبر صلوة الليل ونازلة الصبح ايضاً من نصف الليل بعد
 كالشباب الشابة والشيخ والشيخة فيجوز لهما ان يأتيا بصلوة
 الليل في اول الليل قبل صلوة المغرب العشاء وان كان ^{افضل}
 والاحوط بعد صلوة العشاء ويحج فيجوز دس نافلة الصبح في
 نافلة الليل كما في الرواية وكذا يجوز التقديم لكل من يخاف من
 مانع من صلوة الليل في وقتها النوم او براد او حر او جأبة او حياء
 او قهرية ولكن القضاء افضل من التقديم وليس النوافل اذان واقامة
 وكيفية صلوة الليل مراتب ثلث فاحفظها ان تقتصر بالحمد وذكر
 الركوع والسجود فيهما من دون القنوت ومن دون ان يكون الى
 انقبلة في المشي فقط على الاحوط بل مطلقاً حتى في حال الجلوس والاستقرار
 على الاقوى ومن دون اشتراط القيام والاستقرار ومن دون
 السوء بل لو صلى جالساً وقراءة من آخر السورة فائماً وركع قائماً

في تقديم
 نافذة الصبح
 على نصف
 الليل تأمل
 مح

يجب عليها جبر صلوٰة القائم بل لو ركع قائما من دون سورة يجزئ
الصلوة من قيام ويكون له اجر المصلي من قيام واوسطها ان تقرأ
السورة قائما او مبطنة بعد الحمد مستقبل القبلة مع القنوت في الركعة
الثانية قبل الركوع حتى في الشفع وان كان الظاهر جماعة سقوط القنوت
في الشفع واعلاها ان تقرأ في كل الركعتين الاوليين ثلاثين مرة قل هو
الله احد وتاني باربع ركعات بعدهما بصوت صلوٰة جعفر في الركعتين
الباقيتين من الثمانين تقرأ في الاولى بعد الحمد سُبُّ تبارك الله وفي الركعة الثانية
سورة هل اتى وان شئت ان تاتي بكل صلوٰة الليل غير الوتر لصوت صلوٰة
فاطمة والنبى الا فذلك احسن وسيجيئ بيا هذه الصلوات ان شاء الله تعالى
والتواتر في ركعة واحدة تقرأ فيها بقوله الله احد وقل هو رب العالمين قل
اعوذ برب الناس حتى يقول الملك حقت تقبل الله وترك وليست فيه القنوت
قبل الركوع وفيه بالخصوص ثلث خط الاستغفار سبعون وثلاثون لا بأس بثلثمائة
العفو لسكون الواو وقفا او بفتح او بفتح بالوصل او بالقطع فظهر
هزة الله اكبر تكبيرة الاحرام وانما يدعى اليسر ضابطا للعدد وميل
اليمنى ودعاء المؤمنين الى اربعين او ازيد او يدعى عمو للمؤمنين
ايضا ويجعلها فوق الاربعين او قبل الاربعين ولا اعتبار
من عدد الاربعين وله ان يقدم الدعاء للمؤمنين على استغفر
وان كان الافضل ما ذكرنا وقيل يسقط القنوت بعد الركوع
ايضا ولا يبعد وان ناقش بعض وراكعتان نافلت الصبح
ووقتهما اول طلوع الفجر ككاذب الى ظهري
للحمره المشرقية او الى ذهاب الظلمة بالمرّة

ثم شئت ان
تعود على
بعد الركعة
لا يجوز الخفية
الشرعية لم
يكن به بأس
مح

ويجوز دسهما في اداء صلوة الليل فقدمها ايضاً من باب التقديم في الوقت
ومنها نافلة الظهر ثمان ركعات قبل الظهر وثمان ركعات لصلوة ^{العصر}
قبلها واربع ركعات لصلوة المغرب بعدها وركعتان جالسا على ^{الارض}
لصلوة العشاء بعدها ويزيد في يوم الجمعة على ثمانية الظهر والعصر
اربعة ركعات ووقت ثمانية الزوال عند بلوغ الظل منه الى سبعمائة
الشاحص والعصر الى اربع مائة السابغ الشاحص نافلة المغرب الى زوال
الحرة والزوال الى الصغرة ونافلة العشاء الى نصف الليل ونافلة الصبح
من الفجر الكافي الى ارتفاع الظل او الى طلوع الحرة المشرقية القول
في الصوم ولا بد من بيانه وبيان شرائطه واحكامه وتبين بيان
حقيقته ببيان احكامه او شرائطه اما شرائطه فعمل قسامين شرائطه
وشرائطه الخمسة اما شرائط الوجوب فهو البلوغ والعقل وعدم الاتما
والحيض والتفاسق السفر الموجب للقصر وعدم المرض لا يضر فلا يجب على
غير البالغ وان بلغ في يوم الصوم بدقيقة قبل الغروب ويعلم البلوغ
في الذكر بالسنة وهو تمام خمسة عشر سنة وخروج المني بالاحتلام
وغيره وبظهور شعر الحشن في العانة والحق به شعر اللحية والشارب
والغبار والعارض والعنفق وفي الاثني بتمام تسع سنين وبامرو
بالحيض وبالحمل يعرف سبق البلوغ ولا قضاء لعدم معرفته التاريخ
في السابق الا في الحامل فيمكن معرفته بوضع الحمل فان اقله واكثره ^{تحدد}
معيناً ينقض بعد الوضع سنة اشهر واول واكثر وفي السقط لو لم
يقطع تمام زمانه بنى على الاقل وفي ثبوت السن بقول لا يب
قوى لعموم من ملك شيئاً ملك الاقارب به بل لا يبعد الثبوت

فيه تأمل
ح

فيه تأمل
ح

بقول الام لبثوت الحضانة للام وهي ايضاً مخوم من الولاية واذ كان
 الابوان عدلان فلا اشكال في القبول والعقل فلا يجب على من في عقله
 بدقيقة بعد الصبح ولا على من زال عقله ولو بدقيقة قبل الغروب
 وان كان من فعل ولا يجب على النسي عليه بعد الصبح او قبل الغروب
 بلحظة وكذا الحيض والنفاس حتى لو رأت الدم قبل الغروب
 لحظة ففطر كما في الخبر عن الامام ابي ساعدة رأت الدم ففطر واما
 السفر فان لم يكن موجبا للقصر ككثير السفر والمقيم وقاصدا لمدينة
 في السفر والمتردد ثلثين يوما بصوم وان كان موجبا للقصر بشرائط
 المتقدمة من قصد المسافة ولو باربعة زوايا او اربعة ايام فلا
 يجب عليه الصوم وان سافر قبل الزوال وكان مضيقا عن حد
 الترخص قبل الزوال وان سافر بعد الزوال وجب عليه الصيام
 ولو قدم المسافر على الوطن او على محل عمله الاقامة فيه يصوم ان
 قدم في حد الترخص قبل الزوال ولم يفطر وان قدم بعد الزوال
 او قبله ولكن افطر ليجتنب له ان يشرب نفسه بالصائم ولا يוכל
 ولا يشرب ولا يجامع ومن صام جهلا بحكم السفر مع موافق
 التا سري ودين الجاهل بالخصوصيات وان كان الحاق الجاهل بالخصوصيات
 على الجاهل حاصل حكم السفر لا يخلو في قوة ويكون السفر في شهر رمضان
 ان كان موجبا او يجوز للافطار ان قصد الافطار عن الصيام ولا
 يكون في تشييع مؤمن او استقباله او حج او عمره او حاجته والزبانية
 وقد ورد خبر بترك زيارة الحسين عليه السلام في شهر رمضان
 والحل على بعض المحامل اولى اما الارض فالمراد به هو المعتد به الكثير

بل لو كان احدا
 عدلا واما
 النقص على ما

فان كان من فعله
 لا يتقطعه
 القضاء وان
 سقط عنه
 الاماء

بل
 الحاق الجاهل
 من ضعف

لا اليسير الغير المعتن به كما انه من اهمه الصداع ووجع العين والضر
 وتقيح الوجه والبدن او شدة المرض وطول مرض او عسر علاجه
 او حدوث مرض آخر ويكفي الخوف الحاصل بالشك اذا كان الخوف
 من لم يتلى بالوسواس وفي البرء من المرض ان كان قبل الزوال
 مع عدم الاظفار قبله يجب نصيبا كما في المسافر وصرح به في
 اللعنة بل صرح به جماعة بل نسب الى لشهرة ان كان لا يتخلو من
 مناقشة في المرض بل السفر ايضا لان الاول خالي عن النص وكذا
 وان كان مع النص لكنه لم يعارض وان كان البرء بعد الزوال و
 بعد الاظفار يستحب الصيام والنسب بالصائم كما مر في المسافر
واما شرائط الصحة فهي التميز وتصح من المميز و
 ان لم يجب عليه ولا يصح عن غيره المميز والاسلام والايمان و
 المعرفة باحكام الصوم وموضو باحتياط او اجتهاد او تقليد اليقظة والتذكر
 من دون النسيان والشعور بمجدة الالتفات والاحتياط ولا الجبر اذن الزوج
 لزوجته حتى المنقطعة والولي لبعده ولو كان مبعضا او مكاتبا والنية
 والتميز وكل شرائط الوجوب لا البلوغ وعدم معارضة الصوم بالهم
 منه كالخوف على تلف نفسه او تلف نفس محترمه مجموع او عطش
 او هلك عرض او عرض محترمه او تلف مال معتد به يضرب بالخصم ان عر
 المكالم في الصيف ان كان مستوعبا للوقت الى الزوال وان عر
 في بعض الاوقات كالمكالم التابع للداية في الصيف اذا عطش والمكالم
 ببلع الترابك فالصوم يفسد بشرفه مقدرا رفع عطشه وسد
 راقه وبلعه ولكن يجب عليه الامساك

لا مناقشة فيها الاقوال
 يجب من نصيب وان كان ظاهرا بعضهم لنديم القضاء فلا حول الفصل
 مح

في نيت الصوم (٢٩)

من شرط نية الصيام قابلية الزمان لوقوع الصوم فيه
 فلا يصح صوم العيدين ولا صوم يوم تعيين لغير هذا الصوم
 الواقع فيه ولا صوم الشهرين المتتابعين في وقت لا يمكن له تحقق
 شهر ويوم كـ شهر شعبان واشترط ايضا في صحة صوم النذر بان لا
 يكون ممن عليه قضاء شهر رمضان ويكفي في شهر رمضان ينوي ان يصوم
 غدا قربته الى الله تعالى ولا يجب تعريضه لاداء ولا آية من شهر رمضان
 هذا السنة ولا تعرض وجوبه واما في غير شهر رمضان حتى في
 الصوم المعين واجبا او نذرا فيجب التعيين فلا بد ان ينوي في الصوم
 المنذر ان يصوم في يوم في الصوم غدا من المنذر وما وعده من كفا
 نوم العشاء او غير صوم اول رجب المرجب مثلاً ومن نوى غسل
 الجنابة للصوم يجوز ان ينوي في غسل الوجوب ولو من اول الليل
 بل لو قدم الغسل للصوم على الليل ففقد جواز نية الوجوب ايضا
 في غير يوم الاول من شهر رمضان لتبني الخطاب بدخول شهر رمضان
 ووقت النية من اول الليل الى طلوع الفجر في الصوم الا
 المعين مع عدم العذر فلم ينوم مع عدم العذر غدا ولم يفطر
 لزمه القضاء بل الكفاية احتياطا ثم لو ارتكب لمفطرة فله
 الكفاية ايضا ولو فطر في الصور ليلاً ثم نام الى ليلة اخرى صح
 صومه ولو لم ينو في الليل ونام الى الليلة الاخرى قضا من دون
 كفارة ومع العذر فيمتد الى قبل الزوال وكذلك في الواجب الموضع مع
 العذر وبدءه واما في الصوم المنذور فوقعه الى ما قبل الغروب ولو
 لحظة والتردد في الصوم في ابتداء النية لا يهل بحكم المسئلة مناف

الان يني في وقت
 وان كان احدا
 ع
 لا يخلو هذا
 الشرط من
 ع
 يقع ذلك
 فيها كان مشركا
 ع
 لا يهل اذا
 متعينا
 ع
 في المسئلة
 تأخر تاخر فطر
 نوى الفجر
 المطلقة
 اول
 ع
 فيه تاخر بعد
 ان لا يفسد
 ان لا يفسد
 ع
 اذا كان من
 شهر رمضان
 وكان ناديا
 في اول الشهر
 ان يصام فانه
 يقع في صوم
 ان يفسد

للنية وللجهل عندنا وكما لو كان في الاثم والجهالة المستلزمة فانه من غير
 النية وينوي عند ارتفاع العذر ان كان محل نية باقيا راما اذا كان
 لا العذر والاقوى البطلان وكما اذا نوى القطع لا العذر فانه يحسن
 زمان الصوم خليا عن النية عينا وحكما واما اذا كان له عذر فزعم
 القطع لزعم الانقطاع كان زعم الخروج عن حد الترجحوا وزعم انه
 مسافة ثم تبين العدم فلا يضر لعوده الى نية الصوم ولا يضر
 بنية القاطع في الاثناء لعدم منافاته لاستمرار النية عينا وحكما
 الى حصول القاطع ومثل نية القاطع نية القطع في باقي الحال اذا كان
 هذه النية في الاثناء ولا تدخل في الصوم حتى في شهر رمضان
 لمن ترك صلاة العشاء لاجل النوم فلا نوى عن رمضان ومن كفارة
 صلاة العشاء بل لو نوى التداخل في غير رمضان بطل فيه بقوله
 القمى عن رمضان ولا عدول ايضهم في الصوم الا اذا تبين فساد
 الاول وبقي محل النية وكان الامتثال في الزمان السابق قابلا لان
 يصير بالنية صوما كان لا يكون ربا ولا شرعا في النية وقابلا
 لان يصير الى المعدول اليه لان يكون منافيا للمعدول اليه
 ولنية الصوم شرائط معلومة منها تعيين سبب الصوم
 وهذا التعيين شرط فيما اذا لم يكن معينا باصل الشرع بحيث لا
 يقع فيه غير على حار كشم رمضان لانه قد لا يعدم وجوب
 تعيين السبب بخلاف المعين بالعارض كالنذر والجاراة و
 حصول الضيق بظن الوفاة او قرب رمضان الاتي مع امكان
 التعيين ومع عدم الامكان يكفي قصد الواقع فيوم الشك من شعبان

لا يصح صومه الآمنه فلو نوى من رمضان بطل وان صار في الواقع
 ولا النية المرددة ولا قصد الواقع لا مكان العلم بالواقع شرعا وان
 هذا اليوم اخر شعبان نعم لو نواه من شعبان فأنكسفتة من رمضان
 صح وينقلب الى رمضان قهر النص سواء كان ما نواه في شهر شعبان
 واجبا او نفلا ولا يجوز عما نواه ولو صام يوم الشك بينه الذنب
 ظهر في أثناء النهار ولو قبل الغروب لا يجب عليه ان يتويعين
 كونه من رمضان ولا يجب عليه ان ينوي الوجوب وقصد كل ما
 احوط ولو اصبح في يوم اخر شعبان بنية الافطار ثم تبين انه من رمضان
 فان تناول شيئا وكان التبين بعد الزوال امسك ولنمه القضا
 ولن لم يتناول وكان قبل الزوال جدد فوراً بنية الصوم ولو صام
 يوم الشك قضاء من رمضان ثم افطر بعد الزوال عمداً ثم انكسفت
 كونه من رمضان فلا يلزم كفارة رمضان ولا كفارة قضاائه
ومنها الجحيم بالنية بمعنى ان يكون قاصدا لا يقع الصوم
 الزمان المعين ولو كان مرقد في اصل الايقاع لم يكن ناويا لان
 النية هو العزم والجزم معها استدامتها نفلا او حكما وقد مر الاشكال
 اليه في نية القطع والقاطع والتردد ومنها الجحيم باتيان العمل
 كلاهما ما وحيلة فلو قال اشروع في الصوم او اصوم الى الزوال لا
 ينفع واذا وذلغ النية على جزاء الصوم وساعاته وكان مقصود
 الجملة صح والا والظاهر كفاية نية الشهر لا يامر الصوم وانكسفت
 اعمالا متعددة ولا ولا الجمع بين نية شهر رمضان كله ونية
 كل ليلة ولا يجب في النية النطق ولا الاخطار بل يكفي عمله بان

قيل بان عليه
 كفارة قضاء
 رمضان لو
 افطر قبل ان
 يعلم انهن
 رمضان لم
 يكن بمسأ
 بل كان بالقول
 قوتاً به
 ع

في مبطلات الصوم (٥٣)

هذا الشهر شهر الصيام وكان قاصدا للصيام ومنها فصل القربة
 بالطاعة والعبودية اما لكوننا اهلا لذلك او ترضانا الثواب ونخلصنا
 لعقابه او عتابه ولو كان بعنوان المعاوضة وان كان لاجل التعظيم
 الشكر والحياء فهو اولي من عبادة الاجراء ومنها استقلال
 القربة فيكون راعيا للصيام ولو كانت تابعة او منفصلة بطل نعم
 لو كانت للقيام بمباحة كالجمعة تابعة صحيح ولو كانت محترمة من رياء
 او سمعة بطل ولو اكره على الصوم فضا م بطل الا ان يكون الاكراه
 من اولياء الشرع ولو اكره على ترك المفطرات فضا م بسبب الكراهة
 لان ترك المفطرات اجبار لا يستلزم توطين النفس على ترك المفطرات
 وهو الصوم واتما ما يلزم لمن ابراد الصيام ان يميت عنه فهو
امور الاول والثاني الاكل والشرب عما اسواه كانت
 في المأكول والمشروب معتادين قدرا وجنسا من ثقب الفم او
 غير معتاد كان او لا والمادة بهما هذا ان يقصد ايصالهما وادخالهما
 الى الخلق والجوف ومع قصد الايصال والادخال الى الخلق لا فرق
 بين المنافذ في ذلك ومن دون قصد الايصال مع الوصول
 الى الخلق لا فرق بين المنافذ ايضا وتوهم الفرق ضعيف نعم لا بأس
 بالواصل الى الجوف بطعنه او مدواة جرح ونحو ذلك وابتلاع الخلف
 بين الانسان مضد بل قد يندرج في الافطار كما اذا صامت غفنا
 وجائعا واول الجوف يخرج الخاء وما دخل في الفم وغيره من دون
 قصد الادخال لا بأس كما لا بأس بالادخال في مجترد الفم والحنث
 والسمع والاذن والعين من الكحل وغيره وظهور اثر العطوس

في الجوف واللسان بأسنانه ثم ظهور عين العطوس في الجوف ممنوع
 منه وظهور الكحل والعطوس على اللسان عينا واثر على اللسان لا يدل
 على الوصول الى الجوف ولا بأس باقتلال ما استرسل من الدماغ
 او خرج من الصدر من الطويات المتكونة فيها ما لم يتبلعها من
 خارج وكذا ما جمع وحصل في قضاء النعم من التي لقي قل او اكثر متغيرا
 النعم بظاهر او بحس او لا نعم ابتلاع ريق الغير مفسد قطعاً بل يخرج
 ريقه من الشاويش ثم اعاده او عار متصلاً به وهو ملتفت
 فهو مفسد لصوم وليس من الافطار بالحرام كما ان ابتلاع ريق
 الغير من فيه ليس من الافطار بالحرام سيما اذا كان مؤمناً ومحبواً
 مؤمناً ومملوكة وهما موجبان للقضاء والكفارة من غير فرق في القضاء
 بين العامد والجاهل بالتحريم والفساد او بهما او بالناسي للتحريم او الفساد
 او لها او الغافل من التحريم او الفساد او بهما معانم لا كفارة على
 الجاهل بالتحريم القاصر وان قصر في المقدمات ولكنه لا يجهل
 حرمة الصائم وكذلك الناسي للتحريم وتبدل اعتقاده بالأسباب
 والتحليل وان قصر في أصل النسيان بخلاف الجاهل بالفساد فقط قاصراً
 او مقصراً وبخلاف الناسي الذي نسي حكم المسئلة ولا يدرك ما هو
 أمّا الجاهل المقصر ففي عدم لزوم الكفارة عليه اشكال ولا حوط الكفارة
 والظاهر المحاق الجاهل المرنوع المفطر بالجاهل وبالحكم في
 الكفارة فيما يلزم فيه القضاء والكفارة كما سيأتي موزعاً تفصيلاً
 انشأتم ولو نسي صومه واتى بمفطر او بجميع المفطرات فليس عليه شيء
 في جميع اقسام الصوم ولو ظن انه حلت أو غير صائم أو شك في

فيه تأمل
 لا يتبين
 خصوصاً
 في التغير
 عليه
 مع

فأقدم على الإفطار ففي هذه الصور الثلاثة يقوى إفساؤه ولو أكل
 ناسياً فاعتقد فساد صومه فأكل عدلاً بطل صومه ولا كفارة مع
 الحزم بفساد صومه لأنه جاهل بالحكم ولما مع الشك أو الظن فله
 الكفارة ألا إذا قلنا بأن الجاهل المقصر أيضاً لا كفارة عليه ونسباً
 خصوصية الصوم ليس مذكراً في وجه مطابق للاحتياط فلو
 اعتقد أن صومه مندوب فأفطر ثم تبين أن صومه المنوي كما
 وجب بطل صومه ومن تناول لأجل الغفلة أو السهو أو الفعل أو
 لا يجاز في حلقه أو لدخول الذبابة أو شيء في جوفه بغير إختيار
 فهو كالناسي لا كل في هذه الصور التي ذكرنا أنه لا يضر الصائم
 يضر من لم ينوي الصوم وإن استغنى ما نزل للصوم فلو أقرقنا
 قبل الظهر أو جوف حلقه أو دخل الذبابة في حلقه ثم أراد أن ينوي
 الصوم قبل زوال الظهر لا يمتنع صومه والتقية مطم ترفع الأثم لا
 الإفساء فلا كفارة لو أفطر مع الخوف على نفس أو عرض أو مال محترم له
 أو غيره ومع التقية لا يلزم الإقتصار على ما نريد فعليه الضرر في
 التقية فلا كفارة لو تجاوز المقدار في التقية في الموضوع
 الخاص والعامة أو الحكم نعم لو أمكن رفعها بغير الذوق وشرب
 الدخان أو الحما ولا يجب عليه تقليل المدة ياخذ للقيمة الكبيرة
 والجرعة الوسيعة العظيمة والمضطر إلى الإفطار لأجل خوف تلف
 النفس أو طلب حاجة في الحرب أو لأزم أو الجائر لدفاع نفس أو مال
 لا يسقط عنه القضاء وإن سقط عنه الكفارة وكذا المعتاد في
 الثريالة والفلاح المحتاج إلى الحصاد والمضطر إلى شربه لما في

بل يقوى
 الإفساء
 خصوصاً
 في التقية
 عن غير
 الخلاف
 لأن الظن
 بتقدير
 بقدرها
 مح
 بل يجب
 عليه خصوصاً
 في التقية
 عن الخلاف
 في التجميع
 مح

بالجوع للحصا ودخل الماء الى حلقه بالمضمضة بغير اختياره لا يوجب
 شيئا الا انه ورد في الحديث الفرق بين المضمضة لصلوة الغرضية و
 غيرها ويجوز تعدد تناول المفطر قبل مراعاة الفجر استصحابا بالبقاء قليل
 ما لم يعلم او لم يطق بالنظر المعتبر كما في يوم الغيم ولو تناول وظهر
 الخلاف واختار الصبح بنفسه يصح الواجب لمعين لا مطلق الصواب
 الا حوطه الاقتصار على الرمضان لانه المتيقن من تعليل الامام عليه السلام
 ولو تناول المفطر اعتمادا بخير العدلين بعد طلوع الفجر وتبين الخلاف
 لزوم القضاء على الاقوى بل لو قطع بالغروب او ظن في يوم الغيم
 وكان ممن فرضه التقليد فافطر عملا بظاهر الشرع فظهر الخلاف
 فيه على الاقوى وكذا لو لم يكن فرضه التقليد لان المستفاد
 من تعليل الامام عليه السلام ان الميزان في تشخيص الليل والنهار هو
 المحض المكلف بالمباشرة فهو مستصحب النهار ولو افطر اعتمادا بما لا يتحقق
 فيه وكفرها لم يعلم لموافقة وان ظن الموافقة واستمر الاستصحاب
 عملا بالاستصحاب ولو اجزم العدل لا يطلع الفجر فظن خطأهما فاكل
 ظهر صدقهما فيه على الاقوى وكفى على الاحوط فيما لم يتمكن من
 والله العالم **والثالث** ايصال اخبار الغليظ الى الملق بل الى الجو
 كما في الاكل والشرب سواء كان بفعله او لكونه في محل ثوران
 الاخبار يكفى ونحوه وسواء كان من الفم او من غيره ولا شك في
 الغلظة بني على العدم ولا حوط سد الفم ولا نف من غبار الهواء
 سفا وحضا ولا يلزم السد ما لم يتعدا ايصاله الى الجو في كان يفتح
 فاه ويستشق والنجار وبعض اقسام الدخان ليسا من الغليظ و

فيما لم يتمكن
 من الفجر
 كفا
 الاقوى
 مح

ولا حوط ترك شربه الغليان والثمن سيمال من اعتاد بهما بحيث جعل
 قوتالاً وبمنزلة القوت وغبار الدقيق حلال وغبار التراب النورة
 قبل مجتمعه وهو ممنوع لو سدا بعد اجتماع الغبار بانه تراب والتراب
 حرام ايضاً كالطين والنورة لا دليل على حرمة اصله الا من جهة
 انه ملجأ في الضرر او التحيث وهما ممنوعان **والرابع** الاتصاف بالماء
 بتمام الرأس اختياراً عما يفعل او يفعل غيره حتى كما به ونجسه انما
 صار في الماء في وبقي على رتماسه في اول يوم الصوم فهو بحكم
 حدوث الارتماس وهكذا لو ارتمس في الماء لسياناً غصوعاً وتذكر
 تحت الماء فلم يبادر بالخروج نعم لو بادر حتى صوم بل غسل ايضاً لو
 نسي في حال الخروج او المدخول تحت الماء لسياناً والضرورة المسوقة
 للارتماس من انقاذ الغريق او الحر البرء ونحوها دافعت للالتزام لا لفضله
 نعم لنا في كون الارتماس مفسدا للصوم كلاماً ويحصل الارتماس في
 الرأس فقط والماء بالأس هنا رأس المحرم وقد يوجب دخول
 الرقبة هنا وفي الحاق المضاف بالماء المطلق وجه ضعيف كما ان
 سد المنافذ وادخال الرأس مع المانع من وصول الماء الى المناء
 غير نافع في حرمة الارتماس نعم لو دخل في رجا جثا والحب سد
 الحب لا يصدق عليه حج أنه ارتمس فلا فساد كما أنه اذا بقي في
 الماء نهراً او انه مشى به او زعم ان الماء قليل لا يوجب غسل
 فلا فساد ايضاً **والخامس** تعدد القى اختياراً بما في العرف يسمى
 قيا فلو تقي من غير اختيار او اخرج من جوفه حصاة او نواه اخطأ
 او ذابته فلا بأس كما لا بأس به مع النسيان نعم لو شرع في القى ناسياً

فيه تأمل
 ان كان
 في
 يقضي
 ح
 وقلة
 قدس
 انه غير
 بل حمام
 الا ان
 الاثم
 الحرة
 الابطال
 اكان
 ليدل
 خلا من
 انصاف
 ولا حوط
 فنه
 انه
 الحاج
 شيخ
 ح
 ح
 ح

وتذكر في أثناء القى قطع الباقي مع الامكان ومع عدم الامكان لا
 بأس به كما لا بأس بما أكل في الليل واستلزم مرفق في النهار من غير
 اختيار ومن دون علم ولو احسن به فان امكن له جسدته من غير
 ولا عسر حبه وان اطلقه مع يحكم بفساد صوته والمدار في القى وصول
 الى قضاء الغم وتجاوزته مخرج الماء والماء وان لقي في الغم او اخرج
 من الانف نعم لو وصل الى اقصى الخلق او تجاوزنا الفم في الجملة ولو
 يصل الى فضاء الفم فرجع فلا بأس ومع الضرورة في القى كما ثم لكن
 لا توجب سقوط القضاء ولا كساد من لاحقان بالمائع عدا
 اختيار في اللب او بما قام مقامه مع الاعتياد ومع عدم الاعتياد
 كان احقن من غير الدبر في ثقب يصل الى المعدة فالفساد لا يخرج
 من ثقب ومن المعلوم ان المدار على صبت الماء لا يدخل الالة
 كما ان المدار على الميعا حال الصب ووصوله الى الجوف ما يعا
 وان الجهد بعد الوصول بخلاف العكس كسابع تعدا لجناية با
 للجمع او لا تزال بالاستتماء وغيره بما يوجب لجناية مع الاختيار في
 المشيان لا بأس ومع القهر ان كان بحيث منع من اسناد الفعل
 اليه والافنية اشكال ويقوى لفساد القضاء ولو ارفع القهر
 او المشيان او طلع الصبح بعد الادخال وكان جاهلا حين الادخال
 يجب عليه الاخراج فوراً ولا بأس فان اخر عصر وفسد المضموم
 ولو زعم غير الفرج فرجا فدخل وتبين الخلاف فلا فساد وان
 لقصد القاطع ولو دخل بزعم غير الفرج ثم تبين خلافا فلا بأس
 مع التزعم بلا فضل الشا من تعدا البقاء على الجناية عدا

بالقسيته
 الاستبراء
 من النجاسة
 اسكان الكلى
 جوفه الا
 ان الاحوط
 ان يراعى
 حالة لا يخلو
 نعم لو علم انه
 الاستبراء
 يخرج عين
 المني غير
 مستطاب
 قد يبطأ
 وجوب عليه
 الحبس ما لم
 يتقرر
 مح

واختياراً الى طلوع الصبح والبقاء عنداً على حدث الحيض والنفاث
بعد النقاء حتى تصبح بحكم البقاء على الجنابة ومنه النوم على حدث
الحيض والنفاث على الاحوط وان كان الاثم اقوى مما لا يخلو من
اشكال مثل صحة صوم التطوع مع حدثها ومثل اثم نسيان
غسل الحيض والنفاث في غسل الجنابة وكذا ترك المستحاضة
للاغتسال النهارية بحكم البقاء على الجنابة على الاحوط بل لا حوط
الحاق غسل العشاءين وتعد البقاء على حدث غسل من المقتضى
دخل له في صحة الصوم وجود او عدماً وايضا سبب الجنابة في
وقت لا يسع الغسل ولا التيمم بحكم تعدد الجنابة نعم لو وقع التيمم
عند وقت بعض مشاغل غير لو صح صومه وفي العصى اشكال
ومثله من اخذ الغسل مع التمكن منه حتى انتقل فرضه الى التيمم
لضييق الوقت من كان فرضه التيمم ويبقى مستيقظاً الى الصبح
ويحرم عليه ابطال التيمم بنوم ونحوه وتاركة التيمم مع فقد
الماء حتى يصبح كما روى الغسل ولو اجنب ليلاً بنوم سعة الوقت
فع المراهاة وتبين الخطا لم يكن عليه شيء ومع عدم المراهاة
عليه القضاء والصوم ان كان منه وبالفلا يفسد بتعد البقاء
على الجنابة وغيره وان كان مستغنياً يفسد بالبقاء على الجنابة
على او غيرهما على اشكال وان كان مستغنياً فالبقاء على الجنابة يفسد
مع العمل لا غير في العالم بالجنابة لعدم الالتفات والاشكال مع الاحكام
او المكره على البقاء على الجنابة او الاضباح لها عند من الاخذ بال
الشرعية لا شيء عليه في العين المندوب ولو ينقطع بعد الصبح ودأ

انه احتلم فلا يضطر ما لم يعلم سبق الجنابة فانه يحرج داخل في حكم الجنابة
على الجنابة غير متعمدة حتى اصبح فان كان في المعين فلا فساد وان كان
في الصوم المندوب فكذلك وان كان في قضاء الصوم من رمضان
وغيره فساد صوم ذلك اليوم وان لم يعلم لسبق الجنابة او شك
لعدم يوسوسة المتى ونحوه من القرائن فهو كالاختلام في اثناء النهار
فلا فساد بل لا يجب عليه التعميل في الغسل ومن علم انه لو نام بها
لاحتلم فقد حرم عليه النوم بعض فقهاءنا بخلافه قالوا بل
ولا يخلق عن أسكال قد صرح بعض مشائخنا بخلافه فقال والظن
للجنابة بالنوم نهارا بل العالم بها لا يحرم عليه النوم ومن اصبح
بالنوم نارا لعدم الغسل في جميع النوم او في النوم الاخير فهو
بحكم البقاء على الجنابة في الاثم والقضاء والكفارة وكذا في هذا
الثلاثة بحكمه من علم من عادته عدم الانتباه وعدم المنيب
فهو كالمعتد في البقاء على الجنابة ومع الشك في حصول المنيب
القهرى او الاختيارى والتفاتة اليه ليس بحكم المتعمد على بقا
الجنابة الى الصبح وكذا المتردد في الغسل وعدمه ليس ملحقا
بالعازم على عدم فضلا عن الغافل عن الغسل بالمرة فعم عليه
القضاء **والثامن** النوم الثالث من الحجب منبهة بالانتباه
مع الاصباح بالجنابة فهذا النوم الاخير مفسد للصوم
الواجب ون التطوع موجبة للقضاء والكفارة من غير فرق
بين نية الغسل في النوبات او بعضها او التردد او الذهول
عن نية الغسل او نية عدمه ومن المعلوم ان نومة المحتلم

بل
منع و
ان كان
الاصح
تركه
يضطر
بح

فأقسام الصوم ٦٠

لا تختص من النعمات الثلاث بل لا بد وان يتعقبها تلك النعمات
غيرها ويصير بلا خرق منها مع الجناية وما مآودة الجنب للنوم ثانياً
ناوياً للغسل فليس بجرامه وان لم يعتقد بعض مشائخنا حرمة فليس ^{موجباً}
لكفارة بل للقضاء وان نام ثانياً عفوياً على عدم الغسل او مترادفاً
او ذاهلاً فحكمه حكم التوبة لا ولهذا الاحوال فيعلم حكمها بهذه الاحوال
من حكم التوبة لا ولهذا الاحوال وليسان غسل الجناية حتى يخرج شهر
رمضان او مضى منها أيام قد وثق في الحديث انه موجب لقضاء
الصوم من دون كفارة وظاهره انه لا تفاوت بين ان يصوم مع ^{النسيان}
مستيقظاً او نائماً اتحد النوم او تعدد **والعاشور** يوم الكذب على الله
ورسوله والائمة او فاطمة في الاحكام الشرعية على الاحوط فلا يلحق بها
الانبياء والاصياء وان كان الاحوط الاحاق كما لا يلحق بالاحكام الشرعية
الامور العارضة والنسب الى الله نعم ما يتعلق بصفاته او الامور التكوينية
فيستلزم قصد الكذب قصد الله في خصوص الاحكام الشرعية او ^{مطم}
وكان في الواقع كذا بايضاً وقصد الاهتمام بتوجيه خطابه الى شخص
وتذكر انه صائم ولم يكن مجبوراً ولم يكن في مقام تقيت وقاصداً
اللاخبار لا قاصداً للانشاء **وقسم الصوم** اربعه فالمحرم ^{صوم}
الليل منفرداً او منضماً وصوم الوصال وهو الصوم الى السحور ^{فيعمل}
سحر فطوراً او يصوم يومين مع ليلة بينهما وصوم العيد من
الفطر فلا منه وصوم ايام التشريق من الحاد عشر والثاني عشر
والثالث عشر من ذى الحجة لمن كان بمنى وصوم القصد بمعنى ان
يقيد صومه بالكف عن الكلام والمشاوذب كثيرة منها صوم ثلاث

أيام وهو أول خميس آخر خميس أول الأربعا من العشرة الثانية من
 الشهر ومنها صوم ثلث أيام من أول الشهر ووسطه وآخرها ومنها
 صوم أيام البيض ومنها صوم من نام عن مفرقة العشاء حتى أتصف
 الليل والمكروه صوم يوم عاشوراء قهراً وصوم عن فدية الثلث في
 الهلال أو كونه موجبا للضعف في الدعاء وصوم الضيف من موطن
 اذن المضيف وإن أدى إلى فساد الزاد وصوم الولد من دون الوالد
 لامع المنع فإنه مع المنع يقوى الفساد والواجب صوم شهر رمضان
 النذر الهدى واليمين وعوض دماء الميت وصوم النياحة تحلوا بأجاء
 أو قرابة أو قضاء الواجب وصوم الكفار أو صوم الاستكاف أو
 قال جماعة بل قيل في المشهور أن كل صوم يجب فيه التتابع إلا النذر
 المطلق وجزاء الصيد السبعة في بدل الهدى وقضاء رمضان والنذر
 المعين الغير المشروط فيه التتابع وكل ما يشترط فيه التتابع إذا انقطع
 لعذر كمرض وحض وسفر فركب بنى بعد فحاله نورا ولما
 لا لعذر استأنف لا تمتن وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا
 ويعاد الشهر الثاني و تمتن وجب عليه صوم شهرين متتابعين
 فصام خمسة عشر يوما وفي صوم ثلث أيام بدلا عن هذا التمتع فإنه
 إذا صام يومين وكان الثالث عيدا فطرها ثم الثالث بعد أيام التثنية
 إذا كان بمنزلة وثبت الهلال بالرهية وبعد ثلثين للشهر السابق و
 بالشياع قولا أو تحلا وبشهادة العدلين وبحكم الفقيه المجتهد ويتبعه
 من تلك البلاد إلى البلاد المتقاربة ومن اشتبه عليه هلال رمضان
 لكونه مسجونا في بلاد المشركين أو في بلاد المسلمين بحيث لا يتقرب

غير تقصير أو مطر وقد تمكن ان قضاؤه ولم يقض حجة مات ولان
يستاجر عن ابيه ولا يباشر القضاء وان يترع متبرع سقطت الميتة
الولي ولو ادعى الميت باخراج مال لاجل صومه فاستخرج سقطت عن
ايضاً اذا اذى الاجير وينقط القضاء عن الكافر الاصل اذا اسلم
فانه لا يقض ما فات من الصيام بخلاف المرتد فلتق فانه اذا اظهر عيب القضاء
عليه والمخالف ايضاً اذا استبصر وامن فانه لا يقض صومه مع اذانه على
مخلاف ما لم يات به او اتى على الفاسد منه فيه او في من هبنا ومنه فيه
بل قيل بالقضاء في حال الواقى بالصحيح على من هبنا ومن غير المبالغ والمجنون
عليه ومن الحائض النفساء والمسافر والمرضى اذا ما تقابل الممكن من
القضاء ونسب المريض في الاداء المستمر منه في تمام ايام القضاء الى مضى
المقبل وقيل بوجوب الفدية عن كل يوم بعد واذا كان المانع من الاداء
المريض وما نفع القضاء غيره او بالعكس او المانع ابتداء واستدانة غير المرض
فلا يسقط القضاء وكل صوم موقت تولى ولم يكن من شهر رمضان ولا
من النذر اخبره وكلام الاعتكاف يسقط القضاء عنه كما يسقط
القضاء عن اوجب صوم الدهر على نفسه ان قلنا بصحته فلا قضاء لو
بشيء منه لعدم المحل ويجب قضاء الصوم الذي وجب بعقد العهد
النذر واليمين مع تعلقه بوقت معين مع فوت العمل في ذلك الوقت
لعهد او ليهو او نوم اختياراً او اضطراراً او لاجل منع شرع او عقلي
كحيض او نفاس او جنون او اغواء او مصا دفت العيدين وابام
في منعه ولو نذر صوم شهر مطلق كان مخيراً بين الهلال والعداء
قضائه كادائه بخلاف ما لو نذر شهر معين فانه لو فات قضاءه كافاً

فانه
ما لم يكره
لشرايطه
بمستحباته

لا يعلو
موتها

٢

لو قيل
بأنه
لا يعلو
في
الوقت
كان

هلا ليا بعد ديا ومنه ر صوما معينا فالأحوط ترك السفر عما كان
 الأقوى عدم حرمته ولو فرض قضاؤه لم يجر من الأتيان في
 الصوم المنذور أصلا فالأحوط الكفارة عن كل يوم بعد ولو نذر
 صوما معينا في مكان معين وفات وقته يهلك القضاء في ذلك المكان
 على الأقوى بل لو نذر مقيدا بقيد لا يجب مراعاة ذلك لقيد في القضاء
 وإن كان لأحوط المراعاة في قيد المكان وسائر القيود ولا يجب التعجيل في
 القضاء إلا في قضاء شهر رمضان إذا كان لموقت محدود و
 يضيّق فيه لقضاء شهر رمضان فان وقته بين الرمضانين فلو شك
 في أداء قضاء غير الموقت اتى به وفي الموقت أيضا لم يدخل المهرضا
 الثاني فلا يجب نية الإقامة والعود إلى الوطن على من عليه قضاء
 شهر رمضان وكان مسافرا فضايقه شهر رمضان بل لو لم
 في الحضر وأراد السفر في مقدار ما عليه من القضاء لم يحرم السفر
 نعم والأحوط للسفر نية الإقامة وللحاضر عدم السفر الموجب
 لفوت القضاء ولو اجتمع عليه قضاء وكفارة يتخير في التقديم
 ولو اجتمع عليه قضاء شهر رمضان مع غيره ما ليس بقضائه وقت
 يقدم ووالوقت ولا يتخير في قضاء شهر رمضان فلو شرع في
 اليوم الأخير من الشهر وقضاء الشهر للآحق قبل السابق صح على
 أن الشفوخية في الشيخ والشيخة قد حدها في الجمع بين تجاوز
 عن الأربعة والظاهر الرجوع إلى العرف فان عجزا عن الصيام و
 لم يقدر عليه سقط عنهما الصيام مسوا أمر فيحرم عليهما الصيام
 ويجب الإفطار ولكن لا يترك الكفارة بل لا يترك كان القضاء في

الثاني
 صح

الثاني
 صح

الثاني
 صح

اذا قوتيا وان تدرا على الصيام ولكن مع المشقة لا يجب عليهما الصيام
 ولكن يجب القضاء اذا قوتيا كما ان اللان من الغديّة مبدأ او مبدأ
 الا حوط وان لم يتمكن من القضاء وزد العطاش يسقط عنه الا
 ولا يسقط القضاء والقديّة وان كان مرجحاً الى الوال وهو لما كان
 مرضاً لا يودي صاحب به يجب عليه الا فطار وليس منه العطاش
 المفطر الذي لا يمكن الصبر عليه لانه وان افطر يجب فيه الاتصاف
 على ما ينشأ من به والحامل المقرب المرضعة القليلة اللبن ايضاً تفطر
 مع الخوف على النفس والولد لجوع او عطش به من مالها من مال
 الطفل فلا من مال الزوج وتقضيات عند التمكن والام والمستأجر
 والمقبره سواء في هذا الحكم نعم يشترط عدم قيام الغير بحيث لا
 يجعل ضرراً على الطفل ويكون الا طيناً حاصل لا قيام الغير والحكم في
 هذه الخمسة انما هو في شهر رمضان لا في كل صوم كما ان المشقة
 فيها يكفي باول الدارجه بخلاف المشقة فيما عدلها فانها لا تجب
 الا فطاراً اذا بلغ الغاية وتجاوز عن النهايه والعادة والقضا
 عن الصوم لا توقيت فيه الا في قضاء رمضان فانه بين الوضوء
 فان توالي ترك القضاء فيه لا لعذر فعليه لكل يوم من القضاء
 ولا ترتب بينهما ولا تتكرر الكفارة بتكرار المسنين ولواخر اعتقاد
 على وسعت الوقت فصلاً ممنوعاً ليس عليه كفارة ويجوز اقسا
 كل صوم مندوب وواجب موثع قبل الغروب ولو بلحظة
 في قضاء رمضان اذا كان من نفسه وكان بعد الزوال فلا
 يجوز افساده واذا كان عليه صياماً ايام من الجهات الحديثة

شك فيما عتق له ابطاله كالصلوة بل لا تصح له تجديد النية قبل
الزوال هذا الغرض اوردنا في هذا المقام من احكام الصلوة والصيا

والحمد لله أولا وآخرا

وصلّى الله على

محمد وآله

الطاهرين

قد قوبلت هذه الفسخة مع الفسخة المشتملة على العالم الفاضل
ذخر الاواخر والاوائل عتهد العصر الزمان عدة الفقهاء والافاضل
افضل المتقدمين والمتأخرين خاتم الحاج الشيخ محمد حسين

مد ظله بجمل المرجو حضرت حجة الاسلام

شيخ زين العابدين طاب ثراه

باعتناء الاقل عيسى بن نظام الدين

عسى الله ان يجعلها خيرا

لنا في يوم الدين

لمع في مطبع مجتبى

بكمال الصمت

الشيخ السيد

الدين الطاهر

زيد

الحاج

كتبه سيد حسين الكشميري عفى الله عن سيئاته في ١٣١٣

